



PROVISIONAL  
A/40/PV.10  
30 September 1985  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة المباشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الخميس ، ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠ / ٠٠

( اسبانيا )	السيد دي بينييس	<u>الرئيس</u> :
( غابون )	السيد أيويبي ( نائب الرئيس )	ثم :
( اسبانيا )	السيد دي بينييس ( الرئيس )	ثم :

— خطاب السيد نيكولاس أرديتو بارليتتا ، رئيس جمهورية بنما

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

المحتويات / . .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- ( أ - ح ) -

المحتويات (تابع)

- ألقى كلمات كل من :

السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد خان (الهند)

السيد دوماس (فرنسا)

- خطاب سعادة السيد فيليب غونزالس ، رئيس حكومة مملكة اسبانيا

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ١٠خطاب السيد نيكولاس أورد يتو بارليتا ، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ستمتع الجمعية العامة الآن التي

خطاب يلقيه رئيس جمهورية بنما .

اصطحب السيد نيكولاس أورد يتو بارليتا . رئيس جمهورية بنما ، الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس أورد يتو بارليتا ، رئيس جمهورية بنما .  
وأعطيه الكلمة لمخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس أورد يتو بارليتا (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بدافع

روح التضامن الخالصة التي ينبغي أن تسود بين الدول الأعضاء في منظماتنا ، أود أن أكرم  
تمازى بنما القلبية التي نشاطرها جميعا دون شك ، وذلك بمناسبة الكارثة التي أحاقست  
مؤخرا بشعب المكسيك الشقيق والنبيل ، كما أكرر استعدادنا للمساعدة في تخفيف معاناتها ،  
وأعادة تعمير ما تهدم في هذا الوقت الذي تعاني به المكسيك من الصعوبات الاقتصادية  
الخطيرة التي تمر بها بسبب ديونها الخارجية . وأود أن أهنئ من اقتاننا لاتخاذ الجمعية  
العامة قبل يومين قرارا يقضي بدعم المكسيك .

وأرجو أن تتقبلوا تهنئتنا سيدى الرئيس ، بالاختيار الحبيب الذي قامت به

الجمعية العامة في تنصيبكم لقيادتها في هذه الذكرى السنوية التاريخية الهامة بالذات .

ان التزام بنما بحيثاق الأمم المتحدة ، ومصلحتنا الوطنية بالتقيد به تقيدا تاما ،

يمبران عن أمنية شعب بنما القلبية في جعل هذا الكوكب مكانا يسود فيه التعايش المتجانس

والعدل والسلام .

ان الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة يعتبر دون شك دليلا على حيويتها ، وعلى الحاجة الى الدور الذي تضطلع به . فأعمالها ، بما لها من أثر وقائمي ومعادل ، قد أهدت أو احتوت العديد من الأحداث الضرة بوجود الجنس البشري ذاته ، والتي لولا وجود الأمم المتحدة لتعدرت السيطرة عليها . وعلى الرغم من مرور أربعة عقود على بذل الجهود اليقظة والانجازات الطموسة ، وقبل بداية القرن الواحد والعشرين الخمسة عشر عاما فقط ، فان السلم والعدل واحترام السلامة الاقليمية ، وكرامة الفسود مازالت تتعرض للانتهاك أو للخطر الكبير .

ان بلدى يؤمن بأن الانفراج والسلم ينبغي أن يسودا في كل مكان . وفي تحليلنا للموقف الدولي ، ينبغي أن نولي مكانا خاصا لامريكا اللاتينية ، وهي قارة تواجه تحديا هائلا .

ان امريكا اللاتينية تعاني منذ أكثر من ثلاثة عقود من نموسكاني كبير ، وقد تمكنا الى درجة كبيرة أن نتحمل عبء على نظمنا الاجتماعية الاقتصادية والسياسية ، لأن ذلك ترافق مع انطلاقا اقتصادية كرسق قطاعات بشرية كبيرة للتنمية . فأمريكا اللاتينية تعتبر نفسها قارة ذات مستقبل .

ولكن منذ منتصف السبعينات ، بدأت أمريكا اللاتينية تعاني من آثار تأرجح الاقتصاد العالمي ، والزيادة الشيرة في التضخم وأسعار النفط ، والتقلبات السلبية في التجارة الدولية وفي أسعار موادنا الأولية ، وأيضا في أسعار الفائدة . وفي نفس الوقت الذي خسرت فيه النقد الأجنبي مع معدلات التبادل التجاري المعاكمة التي تفضي السي خنق النمو ، زاد توافر رأس المال الدولي زيادة هائلة ما فتح الطريق أمام بلداننا السي المديونية ، وهذا ما فعلناه آملين أن ننعش معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمسدد الانتكاس الاقتصادي الحاصل بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .

بيد أن النتائج لم تكن على ما توقعنا ، فاستدانة أمريكا اللاتينية التي تعد ضرورة الى حد ما كمثل لمدخراتنا تزايدت في الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨١ بنسبة بلغت في المتوسط ١٩ في المائة سنويا . وقد وصلت اليوم الى مستوى ضخم حيث تقدر بحوالي ٣٧٠ بليون دولار أمريكي ، وهو رقم يتجاوز على نحو خطير الحدود المعقولة . كما أن فترة التمويل التي تتراوح بين ثمانية وعشرة أعوام تعد قصيرة للغاية . ذلك ان تلك الاموال تستثمر بصفة أساسية في المشاريع الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل التي تتطلب وقتا طويلا قبل ان تتحقق مردوداتها . وقد ازدادت حدة اختلال معدلات التبادل التجاري خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٢ ، وارتفعت أسعار الواردات من البلدان الصناعية كما ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ، وتزايدت أسعار الفائدة بينما انخفضت أسعار منتجات أمريكا اللاتينية في الأسواق الدولية . وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، وبما ، تدهورت معدلات التبادل التجاري بواقع ٢٥ في المائة خلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٢ . ونتيجة لهذه العوامل ، كان من الواجب التعويض بشكل مناسب فيما يخص ٢٥ في المائة من مجموع الدين الخارجي لأمريكا اللاتينية أي ما يربو على ٨٠ بليون دولار أمريكي .

اما أهم مشكلات التكيف فتتمثل في تباين توقعات السياسة الاقتصادية . ذلك ان البلدان متقدمة النمو قررت ان تحد من التضخم في الوقت الذي كانت أمريكا اللاتينية تنتهج فيه سياسة اقتصادية تتطلب استمرار التضخم على الصعيد العالمي . وفي خاتمة المطاف أصبحت النقود الرخيصة أكثر تكلفة واتضح مدى الأزمة الراهنة .

ان أزمة أمريكا اللاتينية تأتي في سياق يزيد من خطورتها . فمعدل النمو السكاني في بلادنا في زيادة مستمرة ، وهو يبلغ في المتوسط ٢٫٤ في المائة . ونصف السكان من فئات العمر دون العشرين ، ولهم احتياجات اجتماعية هامة في مجالات الصحة والتغذية والتعليم . كما ان سوق العمالة تتعرض لغزو سنوي من جانب الملايين من العمال الجدد الباحثين عن عمل . ونتيجة لنزوح السكان من الريف الى المناطق الحضرية تضاعف التعداد في المدن الثمانين الرئيسية في أمريكا اللاتينية خلال السنوات العشرين الماضية . ومن المتوقع ان تستمر هذه الظاهرة في العقود المقبلة من شأنه أن يزيد من وطأة الضغوط

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالرغم من بدء انحسار الضغط السكاني الراهسن ، وهو ما يعد علامة طيبة . الا أن الحاجات الاساسية للسكان ستظل قائمة حتى نهاية القرن الحالي .

وتقف امريكا اللاتينية الآن في منعطف تاريخي هام نتيجة لديناميكياتها الذاتية وقد بلغت بعض بلدان امريكا اللاتينية مستويات مقبولة من التنمية ، ويسير البعض الآخر في هذا الاتجاه تحف به الصعاب ؛ ومازال البعض يعيش في فقر مدقع ، لكن التعليم والاتصالات ونظم النقل تتيح الأمل في مستقبل افضل وطينا ، نحن القادة ، ان نوجه هذا الطموح بأسلوب واقعي ولكن يجدر بنا أيضا ان نبت الايمان والأمل في امكانية تحقيقه .

ويتطلب الابقاء على هذه الحالة كما هي بذل جهود واسعة النطاق ، اما تحسينها فيتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي في المنطقة بواقع ٥ في المائة سنويا فضلا عن اجراء تغيير كبير في العلاقات الاقتصادية بامريكا اللاتينية .

لقد أدت مشكلة الديون الى تفاقم الخلاف بين الشمال والجنوب واتساع الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية . ان ديون امريكا اللاتينية تبلغ ٣٧٠ بليون دولار امريكى اما البلدان النامية في جملتها فتربو ديونها على ٨٥٠ بليون دولار ، الامر الذى يتعين معه اجراء تغييرات عاجلة ترسي العلاقات بين البلدان المدينة والدائنة على أساس اكثر عدلا وواقعية . وجرى بنا ان نعترف بأن المشكلة ليست مشكلة ديون تتعلق بمنطقتنا فحسب فهي مشكلة عالمية تشمل بلدانا نامية وبلدانا متقدمة النمو ومؤسسات مالية دولية ولأنها تشمل كل مجالات الاقتصاد الدولي ، ومن ثم ينبغي ان يكون حلها عالميا .

وقد شرع العالم ، ادراكا لهذه الحقيقة ، خلال السنوات الثلاث الماضية فسي تنفيذ بعض الحلول المبنية على ثلاث فرضيات منطقية : اولا أن تعمل امريكا اللاتينية على تكييف اقتصاداتها مع الواقع الجديد الأمر الذى من شأنه ان يقضي الى فترة ركود اقتصادي ؛ وثانيا ان تدعم الدوائر المالية والمصرفية هذه العطية بموارد اضافية فسي

غار عطية اعادة هيكله للدين الخارجي ؛ وأخيرا ان على البلدان الصناعية ، بالاضافة الى انعاش معدلات نموها الاقتصادي بما لمصلحتها الخاصة ، وعلى اعادة فرصة الانتعاش العالمي ، ان تترك أسواقها مفتوحة امام صادرات البلدان النامية لمساعدتها على انعاش اقتصاداتها وسداد ديونها . هذا هو الحل الذي ارتقني منذ ثلاثة أعوام في اطار الاعتراف بالطابع العالمي للمشكلة . فبر أن ما تحقق لم يكن كافيا .

وفيما يخص امريكا اللاتينية ، فانها فعلت ما عليها ، لكنها لا تستطيع ان تواصل عطية التكيف في غمار الركود . فنحن جميعا طرف في المشكلة ، وبالتالي نحن جميعا طرف في حلها . ويتمين على كل منا ان يتحمل بنصيبه من المسؤولية بغية احراز نتائج .

ان اى حل لا ينبغي الا على صيغ اقتصادية مقضي عليه بالفشل ذلك ان الحبل الذي يأخذ في الاعتبار العوامل الانسانية والاجتماعية هو وحده الذي يفتح الطريق امام الحل العالمي ، وى اتفاق مجد يجب ان يأخذ في الاعتبار امكانيات امريكا اللاتينية من موارد مادية وبشرية وأن يأخذ في الاعتبار ايضا أوجه القصور لديها ، كما انه لا يمكن الضغط على شعوب امريكا اللاتينية الى اقصى حدود احتمالها . وى محاولة لدفع شعوبنا الى ما يفوق احتمالها تعتبر تهديدا لأسس مجتمعاتنا . والمرء ليلبس فسي امريكا اللاتينية ذلك الشعور الدافق بان الوقت قد حان لقرار الديمقراطية وحقوق الانسان وبالتالي فان احباط هذا الشعور بعدم توفير سبل اقتصادية أكثر موائمة لاحتياجاتنا يعد من قبيل قصر النظر .

فمن المتعين على امريكا اللاتينية تلبية احتياجات شعوبها من خلال النمو الاقتصادي ولذا فانه من الضروري ان تلقى مزيدا من التعاون من جانب الطرفين الرئيسيين الآخرين في الحبل ، وبالاضافة الى ذلك ما نساهم به من جهودنا الخاصة .

ويبذل البنك الدولي جهدا كبيرا في اعادة التمويل الا انه يجدر الاعتراف بانسه خلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية ، لم تحول لأمريكا اللاتينية موارد كافية الامر ، الذي زاد من تدهور الموقف . ولا يمكننا ان نتصور ان المنطقة يمكنها ان تحتل المزيد

من استمرار اوضاع النقل السلمي الصافي للموارد . فليست تلك هي الوسيلة التي تتحقق بها تنمية اى بلد ، ومن الضروري ان تتبج سياسات تخفض اسعار الفائدة شديدة الارتفاع التي تشكل عبئا ثقيلا على موازين مدفوعاتنا وتحد من قدرة اقتصادات المنطقة على النمو . فشعوب امريكا اللاتينية لن تقبل ابدا ان تظل تعمل لمجرد ان تسدد الفائدة على ديونها .



ومن جهة أخرى ، من المهم ان تحقق البلدان الصناعية معدلا حقيقيا للنمو الاقتصادي لا يقل عن ٣ أو ٤ في المائة سنويا ، وان تلتزم ببدء حرية التجارة على قدر الامكان بحيث يمكنها شراء منتجاتنا ونقوم نحن بشراء منتجاتها ، هذا هو السبيل الوحيد لانعاش الاقتصاد العالمي .

لقد حان الوقت بعد سنوات ثلاث من التجارب لاعادة تحديد مفهوم قواعد اللعبة ، ولوضع اهداف من شأنها ان تساعدنا على حل قضيتين حيويتين هما : النمو الاقتصادي مع مزيد من الرفاهة الاجتماعية و سداد الديون بشروط جديدة .

اننا على معرفة بالعديد من الدراسات الجادة التي بحثت البدائل البناءة والملائمة بغية التوصل الى حلول افضل . و اذا كان علينا ان نتخذ المزيد من اجراءات التكيف ، فلنقم بذلك جميعا بلدانا متقدمة وبلداننا نامية على السواء ، بحيث نتكمن من الاستجابة لحاجات شعوبنا عن طريق اطلاق العنان للطاقات الخلاقة الجديدة .

وهنا يمثل التحدي الذي يواجهنا جميعا ، لأن السلم والأمن في امريكا اللاتينية يتوقفان على التوصل الى حلول ملموسة لمواجهة احتياجات شعوبنا ، وتلبية مطالبهم المشروعة بتحسين مستويات المعيشة والممارسة الكاملة للديمقراطية والاحترام الحقيقي لحريتها وكرامتها . ولا يمكننا ان نفكر في سداد الديون بما يدفع شعوبنا الى الاعتقاد بأن التقدم والسعادة امران مستحيلان في ديمقراطيات امريكا اللاتينية .

اننا قادة امريكا اللاتينية لن نقبل مواجهة المأزق الذي يتمثل في الخيار بين الوفاء بالعهد لشعوبنا وبين سداد الديون لاننا سنظل على الوفاء لشعوبنا . وهذا المأزق سيؤثر علينا جميعا ، مدينين ودائنين على حد سواء ، ومن ثم فمن الواضح ان علينا جميعا ان نحدد الخيار الذي يفيد الجميع . ومن مسؤوليتنا ان نقود شعوبنا على طريق التقدم والحرية والديمقراطية واثاحة الفرصة والتضامن .

والوضع الاقتصادي والاجتماعي الجيد في امريكا اللاتينية هو في صالح البلدان الصناعية خاصة البلدان الواقعة في الامريكيتين. فمما لحنا متكاملة كما أن جهودنا من أجل تحقيق الرفاهة والأمن والسلم ينبغي ان تكون جهودا مشتركة.

وأرى من الضروري ان نوجه نداء الى الوزراء ومحافظي البنوك المركزية لما يتحملونه من مسؤولية تاريخية ، والى المنظمات التي ستجتمع قريبا في سيول ، نداء مؤداه : لقد حان الوقت لاتخاذ قرارات جديدة بشأن التمويل الدولي والتجارة بين البلدان والتنمية ، وان نعمل الآن باحساس من التوازن والمسؤولية ، بما يؤدي الى نجاح أكبر للجميع بتكلفة سياسية وأمنية أقل . والطريق الى السلام يتوقف على ما يتخذونه من اجراءات الآن .

وأود ان اتكلم الآن عن جهودنا للاسهام في تحقيق السلم في امريكا الوسطى . لقد قطعنا شوطا طويلا نحو دفع وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى الى الحد الذي يمكن لجميع الاطراف توقيعها . وقد تلقت حكومات بنما وبنزويلا وكولومبيا والمكسيك العديد من مشاعر التضامن والتأييد من بقية بلدان امريكا اللاتينية ، وتلقتهما مؤخرا من مجموعة ليمبا التي تتكون من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو ، ومن الأمم المتحدة ومنظمة الأمم الأمريكية ، ومن حركة عدم الانحياز ، ومن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ومن المجتمع الدولي بصورة عامة . ولكننا وصلنا الى مرحلة نحتاج فيها الى ما يزيد على مجرد مشاعر التأييد .

وفي الحقيقة ، لا يزال في الوثيقة عدد قليل جدا من النقاط قيد المناقشة ، وقد نقصت الخلافات في المواقف الى الحد الذي لم يعد يبدو فيه اقرار نص للوثيقة امرا مستحيلا او يحتاج لسنوات من العمل .

بيد انني أصر مرة اخرى - واعلم ان ممثلي حكومات فنزويلا وكولومبيا والمكسيك يشاركونني في هذا - على انه بالإضافة الى الارادة السياسية لتحقيق السلم التي ينبغي ان تما رسها عن قريب بلدان امريكا الوسطى ، والتي قامت مجموعة الكونتادورا بالتشاور معها وتنسيق الاجتماعات واعداد الاتفاقيات وتحسينها وتشجيع المصالحة وحفزها ، فان مسؤولية

السلم تتجاوز نطاق كونتادورا ، وتمتد لتشمل حكومات البلدان التي لها مصالح وروابط في هذه المنطقة ، حيث ادى العنف بين الاشقاء الى بذر الحزن والدمار .  
 اننا نقرب من تحقيق السلام ، ولكننا نقرب ايضا من احداث تتصف بخطورة متزايدة وهي نشوب صراع شامل لا يمكن التنبؤ بعواقبه التي قد تؤثر على العالم بأسره .  
 اننا في فترة الشفق بين الليل والنهار ، وفي هذه اللحظة التاريخية من حياة امريكا الوسطى ، من الأهمية بمكان ان نختار الفجر .  
 وتدين بنما ، بصفتها عضوا نشطا في الأمم المتحدة ، اداة قوية سباق التسليح الذي مازال مستعرا .

ويشير التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قلقتنا العميق ، وكذلك اعمال العنف التي تهدد السلام العالمي في مختلف القارات .  
 اننا نؤيد التسوية السلمية لمشكلة شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار المباشر بين شطريها . ونأمل ان تتمكن الجمهورية الكورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اكتساب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في وقت قريب ، بحيث يمكن لشرطي شبه الجزيرة الكورية ان يمثل في هذه المنظمة .

ونأمل ان تنفذ قرارات الجمعية العامة بشأن انسحاب القوات الأجنبية من افغانستان تنفيذا دقيقا ، ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية لمشاكل تلك الامة .

ونؤكد من جديد ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني وشعب اسرائيل ، وكذلك حق الدول والشعوب الأخرى في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة .  
 ونؤكد ضرورة وقف الحرب بين ايران والعراق ، وكذلك وضع حد للاحتلال الاجنبي لقبرص وللحالة المفجعة في لبنان .

ونعتقد انه ينبغي التوصل الى حل مرضي للارجتين بشأن الحالة في جزر مالديف .

وتشير الحالة الخطيرة في افريقيا قلقنا البالغ . ونحن ندرك حاجة افريقيا الحيوية الى التنمية والتحرر من الاستعباد الذي دفع بملايين الافارقة الى الجوع .  
اننا نؤيد الأمم الافريقية في نضالها من أجل التحرر النهائي من جميع نظم واشكال السيطرة والاستغلال والعنصرية . ونؤيد جهود بلدان خط المواجهة ضد الاستعمار في المنطقة ، ونعلن تضامننا مع رغبة شعب الجمهورية العربية الصحراوية في تقرير المصير والاستقلال .

ونحن نستنكر بعمق سياسة جنوب افريقيا وممارساتها العنصرية وما تنتهجه من فصل عنصري تستهجنه جميع الأمم المتحضرة وكل من يؤمن بكرامة البشر وبالمساواة فيما بينهم وبحقوقهم غير القابلة للتصرف في العدل والسعادة . وندين بقوة احتلالها غير الشرعي لنايبيا .

ان الارهاب بجميع أشكاله ممارسة ترفضها بلادنا وتدونها لأنها يعد انتهاكا للمبادئ الأساسية التي تحكم التعايش بين المجتمعات ولأنه يصيب رجالا ونساء أبرياء يذهبون ضحايا لجرائم شجبتها البشرية جمعا .

وينبغي العمل على تعزيز السلم والعدل . وانني لعلني افتناع بأننا نستطيع دون ابطاء الاستفادة من الامكانيات المتاحة حتى نشكل مصائرنا بأيدينا ونزيل أوجه عدم المساواة والاختلال في التطور التي تقسم البلدان الى الكتلتين التقليديتين . ونحن مقتنعون بقدرة بني البشر على الاتصال فيما بينهم وبرغبة الشعوب في التعايش معا وبالا مكانية الحقيقية لاجل السلام في العالم وان كل فرد ليستطيع الاسهام في تعزيز الاتصال بين الأقاليم والشعوب . ونحن نشعر بفخر خاص لأننا اضطلعنا لقراءة . . . عام بمسؤولية تاريخية رفيعة تتمثل في تسهيل عبور التجارة بين المحيطين عن طريق برزخ بنما . ولذلك فقد اخترنا في تعاملنا مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة الشائكة لفنائة بنما ، أسلوب التفاوض السلمي بحرص رفيع على التشاور والاحترام المتبادل . وتوضح معاهدات توريوخوس - كارتر لعام ١٩٧٧ أن البلدين كليهما على أتم الاستعداد لاجراء نقل منظم وسلس للمسؤولية الأولى عن ادارة هذا المجرى المائي والدفاع عنه ، الى أن تؤول هذه المسؤولية كلية الى بنما في آخر يوم من عام ١٩٩٩ . وقد طالبت بنما بالتأييد الدولي لقضيتها وحصلت عليه . وتعهدت أمام المجتمع الدولي بأن تعمل باحساس عميق بالمسؤولية ، وهي وفية لعهداها . ونواصل اليوم تطوير نظامنا الديمقراطي واستقلالنا الوطني واقتصادنا . ونحن نحرص على تأمين ان تنفيذ هذه المعاهدات الخاصة بالقناة بالصورة المناسبة ، وأن تحل عن طريق المفاوضات الثنائية أية مشكلات معلقة تتصل بتفسير المعاهدات وأن ينجز العمل في توسيع القناة في

منطقة كورت كوليبيرا ، والذي يعد عملا ضروريا للحفاظ على التشغيل الفعال لهذه  
الفنائة ، وفقا لاحتياجات الملاحة الدولية . وفي الوقت نفسه ، نهى أنفسنا للتصدي  
لمهام المستقبل طويلة الأجل . وتحقيقا لهذه الغاية وضمن الاطار الرمزى لمقر الأمم  
المتحدة وقعت بلادى مند بضع دقائق منع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ترتيبات  
لاجراء دراسات بشأن بدائل قناة بنما بحيث يكون لدى شعب بنما أوفى قدر ممكن من  
المعلومات عندما يحين الآوان لكي يقرر ، بكامل سيادته ، ما اذا كانت البدائل التي  
سيقع عليها اختياره ستستمر في الأجل الأطول في تقديم خدمة فعالة وآمنة للتجارة  
والنقل الدوليين .

وبنما في طريقها للتحويل الى مركز رئيسي للدول الأمريكية في مجال التجارة  
الدولية كما تخيلها المحرر العظيم سيمون بوليفار الذى آمن دوما بتاريخنا وبتراث امريكا  
اللاتينية .

ونحن الآن في مفترق طرق فاما أن نقدم الى شعوبنا اجابات ترشد الى طريق  
السلم والتقدم واما أن نكون على استعداد لمواجهة عنف سيتجاوز حدود منطقتنا ليؤثر  
في بلدان أكثر ثراء وتقدما . ولا يسعنا أن نعود الى طريق التضخم واستنزاف الموارد  
النادرة لبلادنا لصالح الأمم الغنية . ولا نستطع أن نظل في حالة من الركود ينجم  
عنها السخط والاحباط . فلدينا التكنولوجيا والدراية الفنية ؛ ولدينا قادة قادرين على  
رؤية الأمور من منظورها التاريخي الصحيح ؛ ولدينا شعوب ترغب في السلم والحريية  
والتقدم . وقد جاء الآن دورنا لكي نضطلع بتفاؤل وابداع ومثابرة بالزعامة الفردية  
والجماعية التي ألقى التاريخ بمسؤوليتها على عاتقنا جميعا .

ولنجدد في هذه الذكرى الجديدة لانشاء الأمم المتحدة ، التزام البشرية بأن  
تنتصر في المعركة ضد الجوع والفقر والعرض والعنصرية والظلم ، لان هذا هو الطريق  
الحقيقي للسلم وهو القدر الذى أرادته الله للانسان عندما خصه بالحرية وبالقدرة على  
الابداع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة أود  
أن أتقدم بالشكر الى رئيس جمهورية بنما على الكلمة المهمة التي ألقاها لتوه .  
اصطحب السيد نيكولاس ارديتو بارليتا رئيس جمهورية بنما الى خارج قاعة  
الجمعية العامة .

## البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المنافسة العامة

السيد غنشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (تكلم بالانمانية وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : اسمحو لي ، سيدى الرئيس ، ان اتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة لدورتها الأربعين . وفي عام الاحتفال هذا ستكون خبرتكم الدبلوماسية الطويلة بشؤون الأمم المتحدة عوناً لنا لا يقدر بثمن .

واسمحو لي أيضاً أن اتقدم بالشكر للسفير بول لوساكا لما قام به من عمل ناجح كرئيس للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . لقد كانت جهوده تستهدف ضمان تناول المشاكل الرئيسية لأفريقيا خلال الدورة الماضية للجمعية العامة ، على نحو عملي وواقعي وبروح التعاطف الأصيل .

مند أربعين عاماً ، عند انشاء الأمم المتحدة ، كانت الأمم قد تعلمت من دروس الحرب العالمية الثانية . ورغم أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تكن من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، ما فتئت منذ البداية تيدل جهودها في سبيل الوفاء برسالة هذه المنظمة التي تتمثل في الحفاظ على السلم العالمي . ونحن نقوم بهذا من خلال سياساتنا الرامية الى توطيد السلم في أوروبا وفي أنحاء العالم .

لقد عاشت أوروبا طوال أربعين عاماً دون حروب . ففي حلف شمال الأطلسي الذي علقت عليه جمهورية ألمانيا الاتحادية مصيرها ، بوصفها دولة ديمقراطية ليبرالية ، أقيم مجتمع من الدول يعد نموذجاً للتعاون السلمي الفائم على المساواة ، يسهم في اقرار السلم والاستقرار فيما وراء حدوده .

اما في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي فقد حل عهد من الصداقة والتعاون محل قرون من التنافس والمواجهة . ولقد بدا هذا الاتحاد أول ما بدا بست دول ، وقوامه اليوم عشر دول ، وسيصل في القريب العاجل الى اثنتى عشرة دولة . وسيسهم انضمام أسبانيا والبرتغال الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بشكل كبير في اثراء وتعزيز صرح



الديمقراطية الحرة في دول أوروبا . اننا نرغب في وضع سياسات خارجية وأمنية أكثر ترابطاً ، وعلى اسس تعاقدية . والطريق أمام الوحدة الأوروبية واضح . ونحن نرى ان انتهاج سياسة فعالة في سبيل السلم واجب تاريخي ندين به لقاترنا وللعالم .

ان أوروبا ليست هي دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وحدها . فنحن عندما نتكلم عن أوروبا ، نعني القارة بأسرها . ان السلم في العالم يتوقف بشكل خاص على العلاقات بين الغرب والشرق في أوروبا . وعند ما قسمت أوروبا قطعت اوصال الأمة الألمانية ، وأصبحت التوترات بين الغرب والشرق تؤثر علينا بصورة حادة . لذلك ، فاننا نرى ان سياسة ألمانيا لا بد ان تكون سياسة السعي لتحقيق السلم في أوروبا ، سياسة تستلهم روح الأمم المتحدة . وليس من المتيسر ضمان السلم في أوروبا دون اسهام من جانب كلا الدولتين الألمانيتين . ولا ينبغي على الاطلاق السماح بأن يبدأ نشوب الحرب مرة أخرى ، من الأرض الألمانية . ان الجهود المشتركة لاقرار السلم أمر حتمي . وهذا هو جوهر المشاطرة في المسؤولية الذي تتوخاه كلا الدولتين الألمانيتين لدى اضطلاعهما بواجباتهما ورسالتهم الخاصة ازاء ضمان السلم . ان التعاون القائم بيننا يستحق دعم جميع الدول المهتمة بشكل صادق بتحقيق الاستقرار والانفراج الحقيقي في قلب أوروبا .

ومن دواعي التشجيع ان هلموت كول ، المستشار الاتحادي ، واريك هونيكر رئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية اعترفا على نحو مشترك بالفرصة التي يتيحها استئناف الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تحديد الأسلحة ، ذلك الحوار الذي يبشر ببدء مرحلة جديدة في العلاقات بين الغرب والشرق . وسوف تبذل جمهورية ألمانيا الاتحادية أقصى ما في وسعها للمساعدة في تحسين العلاقات بين الغرب والشرق . ولا تزال المعاهدات التي ابرمتها جمهورية ألمانيا الاتحادية في السبعينات مع جيرانها ، تشكل أساسا صلبا لتحقيق مثل هذا التحسين . لقد كانت نقطة الانطلاق في هذا الصدد معاهدة موسكو لعام ١٩٧٠ التي أعادت تشكيل العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي على أسس جديدة . وبفضل معاهدة موسكو والمعاهدات المبرمة مع جمهورية بولندا الشعبية وجمهورية

تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، علاوة على المعاهدة الخاصة بأساس العلاقات مع جمهورية الديمقراطية الالمانية ، استطعنا ان نفتح آفاقا جديدة وطويلة المدى في العلاقات بين الغرب والشرق ، من منطلق شعورنا بالمسؤولية التاريخية عن السلم. ونحن نتمسك بهذه المعاهدات . وسياستنا التعاقدية لا تتناقض مع الهدف السياسي لجمهورية المانيا الاتحادية المتمثل في السعي في سبيل اقرار حالة من السلم في اوروبا تستعيد فيها الأمة الالمانية وحدتها ، عن طريق التقرير الحر للمصير . تلك هي صيغة " الرسالة الخاصة بالوحدة الالمانية " التي سلمتها الحكومة الفدرالية الى الجانب السوفياتي بمناسبة التوقيع على معاهدة موسكو . وقد مهدت هذه المعاهدات ، الى جانب الاتفاق الرباعي بشأن برلين ، السبيل لعقد مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا . في أول آب/اغسطس ١٩٨٥ ، في الاجتماع المعقود للاحتفال بالذكرى العاشرة لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، أكدت جميع الدول المشتركة عزمها على الاستمرار في عملية الأمن والتعاون في اوروبا ، وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي بجميع أجزائها ، تلك الوثيقة التي نعتبرها وافعية ومتوازنة نعم هي ليست معاهدة سلم ، لكنها تمهد السبيل أمام وضع نظام سلمي للمستقبل في اوروبا . ان عملية الأمن والتعاون في اوروبا يقصد بها ، من ناحية ، الربط بين مفاهيم التعايش السلمي بين الدول ونطاق واسع من الخيارات التعاونية ، ومن ناحية أخرى ، احترام المصالح والحقوق الأساسية للشعوب فيما يتعلق بتبادل المعلومات . وقد شجعت هذه الوثيقة الدول على تجميع مواردها وقدراتها الخلاقة . ويقصد بالتعاون ، كبح جماح احتمالات الصراع المتأصلة في التعارض القائم في المصالح ، والاختلافات في الأنظمة والقيم والتقليل منها . ان الفرص التي ينطوى عليها قيام تعاون دولي ، ستزداد أهميتها في ضوء الثورة التكنولوجية التي بدأت في الظهور . ان انشاء نظام سلمي قوى ودائم يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية لا بد أن يكون على أساس الجهود الرامية الى بناء الثقة وتطبيق نظام للأمن التعاوني مع مشاركة الجميع في التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي . وتقوم التبادلات الثقافية بدور هام بصفة خاصة في انشاء مثل هذا النظام .

ان الاتصالات الحرة الخلاقة بين جميع الأمم وعرض المنجزات الثقافية على أساس متبادل يثري المعرفة ويعمق التفاهم بين الأضراف. ولقد ظل التراث الثقافي المشترك في أوروبا ، رغم الحروب المخيفة ، رابطة موحدة على الدوام ، تتجاوز كل الحدود والايديولوجية .

ان الوعي بالهوية الثقافية في أوروبا آخذ في التزايد ، مثله في ذلك مثل ادراك جميع الأضراف أن أوروبا ستكون دائما في المستقبل مشتركة في مصير واحد . وسيوفر المحفل الثقافي الذي سيعقد في بودابست في الفريب العاجل في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فرصة لجميع الدول المشتركة كيما تقيم الدليل على رغبتها في التبادل والتعاون الثقافي .

ان شبكة الاتصالات المتنوعة التي طورت بين الغرب والشرق في أوروبا صمدت خلال السنوات الماضية لضغوط خطيرة . وينبغي ان يكون هدفنا الآن التوصل الى نتائج أكثر اتساعا وشمولا مما توصلنا اليه في السبعينات . ولا بد من استغلال البدايات القوية التي تجلت في تلك الفترة .

ونحن نرحب باجتماع القمة القادم بين رئيس الولايات المتحدة وأمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي . فقد دعا المستشار الاتحادي هيلموت كول مرارا الى عقد مثل هذا الاجتماع . يقصد باجتماع جنيف أن يكون بداية جديدة للحوار على أعلى مستوى . وفوق كل شيء ، نأمل أن يهيئ ذلك زخما جديدا ذا مغزى للمفاوضات في جنيف .

في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، وافقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استئناف المفاوضات . وبدأت تلك المفاوضات فعلا في ١٢ آذار/مارس . ولوثيقة ٨ كانون الثاني/يناير أهمية سياسية عظيمة . فهي تخلق فرصا جديدة لتحديد الأسلحة والحوار والتعاون في اطار علاقات الغرب والشرق . وقد تضمنت أهدافا لتفاوضة واسعة المدى ، هي منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي وانهاء سباق التسلح على الأرض ، والتوصل الى اتفاقات فعالة للحد من الأسلحة النووية سواء العابرة للقارات أو متوسطة المدى وتخفيضها وتدعيم الاستقرار الاستراتيجي . وتؤيد الحكومة الاتحادية هذه الأهداف التفاوضية بلا تحفظ ، فهي في صالح جميع الأمم .

ونحن مدركون تمام الادراك أن التوصل الى نتائج يتطلب وقتا ، وأن الموضوعات التي سيجرى التفاوض بشأنها معقدة وصعبة الحل ، وأن كل جانب يجب أن يأخذ في اعتباره المصالح الأمنية للجانب الآخر . لا بد من تخفيف حدة التوتر والشك المتبادل . فالنجاح يعتمد على سعي الأطراف المتفاوضة ، بمرونة وجدبة ، للتوصل الى حلول قائمة على التعاون . وينبغي أن تعتبر الأطراف المتفاوضة نفسها مسؤولة عن القيام بمهمة مشتركة . ففي العلاقات بين الغرب والشرق ، لا ينبغي لأى جانب أن يحاول بلوغ مستوى من الأمن يعني الانتقاص من أمن الجانب الآخر .

وتقوم التطورات في مجال توازن القوة العسكرية بين الغرب والشرق منذ السبعينات شاهدا جليا على هذه الحقيقة . فتكديس الأسلحة واسع النطاق الذي شعر الغرب بأنه تهدد له منذ فترة الانفراج في السبعينات لم يحقق مكاسب كبيرة لمن قاموا به ، بل عكس العكس حفز البحث عن أنماط جديدة من الخبرات الدفاعية المتمركزة في الفضاء . ولاشك

أن خفض الأسلحة الهجومية النووية خفضا جذريا يمكن التحقق منه تحققا بركن اليه ، سيؤثر بالضرورة على الحاجة الى الأسلحة الدفاعية في المستقبل ومداها . ولا بد من بحث كل من المشكلتين وحلها في سياق العلاقات الطبيعية والسياسية المتبادلة بينهما ، كما اتفق في ٨ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ .

وتعتبر الجهود الرامية الى تحقيق الأمن التعاوني منذ ا لاجاد علاقات مستقرة بين الغرب والشرق ، وهي العلاقات التي يعتمد على استقرارها السلام العالمي الى حد كبير . وان كان للمفاوضات الجارية أن تنجح ، ينبغي التمسك بالترتيبات الحالية الخاصة بتحديد الأسلحة . ولذا فان جمهورية المانيا الاتحادية ترحب بقرار الرئيس ريغان الخاص بمواصلة الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية . ويتطلب التوصل الى حلول تعاونية لقضايا الأمن الرئيسية ايجاد بيئة سياسية يتوافر فيها الحد الأدنى من الثقة المتبادلة . وثمة عامل يتميز بأهمية خاصة فيما يتعلق بتلك الثقة ، هو القدرة على التكهن بنوايا الطرف الآخر على المدى الطويل . ولهذا فان قيام علاقة رشيدة وبناءة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين أمر لا غنى عنه . غير أن بناء الثقة وتحديد الأسلحة لهما أمرين يخصان الدولتين العظميين الرئيسيتين وحدهما : فالدول الصغيرة والمتوسطة يجب أن تحاول هي أيضا ارساء أساس مستقر هادق للعلاقات بين الشرق والغرب . فمن المتعين تخفيف انعدام الثقة حيثما وجد .

وليست الأسلحة النووية وحدها هي التي يجب أن تخفض ، بل يجب أن يشمل التخفيض أيضا الأسلحة الأخرى . وذلك هو السبب في أن المحافل التفاوضية متعددة الأطراف تظل بالنسبة البنا عناصر أساسية لا غنى عنها في عملية تحديد الأسلحة . ومن العلامات المشجعة ، أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أسفر عن نتائج ناجحة . فقد برهنت معاهدة عدم الانتشار على قيمتها كعنصر هام من عناصر تحديد الأسلحة في المجال الدولي والاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وبينت أن تحديد الأسلحة متعدد الأطراف أمر ممكن .

وتركز المفاوضات الخاصة بالخفض المتبادل والمتوازن للقوات في فيينا وفي مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا على القوات التقليدية ، وهي بذلك جزء مكمل وجوهري من المفاوضات النووية في جنيف . فالهدف من تلك المفاوضات أيضا تحقيق الاستقرار بمستوى منخفض من القوات ، والوضوح والشفافية وامكانية التنبؤ ونسب استخدام القوة ، عن طريق تدابير محددة لبناء الثقة . وقد قمنا هنا في نيويورك بمبادرة تستهدف صياغة مبادئ توجيهية لتدابير بناء الثقة يمكن أن تطبق في العالم كله .

بدون التحقق الذي يركن اليه ، ستكون اتفاقات الحد من التسليح قائمة على أساس مزعومة . وما زالت مسائل التحقق المتعلقة تعوق محاولات فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية . وينبغي الآن أن تعالج تلك المسائل بنشاط . فقد آن الأوان لوضع حدود للوبلات التي تعاني منها البشرية والمتمثلة في تلك الأسلحة الكيميائية من أسلحة التدمير الشامل المحرمة قانونا منذ عدة عقود . والحلول الالقيمية الجزئية لا تحقق ذلك الهدف ، بل تجعل مسألة التحقق أكثر تعقيدا . بيد اننا نرحب بكل جهد تبذله الدول الأخرى للتوصل الى امكانية تحقق موثوق منها . وهذه الروح ، ندرس المقترحات المقدمة لنا من الجمهورية الألمانية الديمقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية . ان الدول الموجودة في قلب أوروبا لديها كل الأسباب التي تدعوها لأن تساهم في حل مشكلة التحقق ، وبالتالي يمكن ضمان منع الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم .

اننا نعرف ان وجود حالة اللاحرب نتيجة للردع النووي لا يمكن أن تظل الاسلوب الوحيد لضمان السلم ، لأنه اذا ما أخفق الردع في وقف الهجوم وأخفى الردع في منع نشوب الحرب ، وصعارة أخرى اخفقت استراتيجية منع نشوب الحرب ، فان عواقب ذلك ستكون مما لا يمكن تخيله . ولقد جدت الذكرى السنوية الأربعون لهيروشيما ادراكا لهذه الحقيقة . لم يعد من الممكن أن يقوم الأمن في العصر النووي على الجهود الذاتية وحدها . فالحفاظ على السلم لأمد طويل يتطلب حولا تعاونية ، ولذلك فان نزع السلاح وتحديد الأسلحة جزء لا يتجزأ من سياستنا الأمنية . فنحن نريد أن نتجنب أي شكل من أشكال الحرب بما فيها الحروب التي تشن بغير الأسلحة النووية .

وليس لأحد الحق في أن يحتفظ لنفسه بخيار الاستخدام الأول للأسلحة التقليدية .  
لأن الحرب التقليدية ستكون أفظع ألف مرة من الحرب العالمية الثانية نظرا للوضع المتقدم  
الراهن للتكنولوجيا . والنسبة لاورها ، ومستوى التسليح العالي الموجود بها ، سيكون  
نشوب حرب تقليدية كارثة . وقد أعلن حلفنا انه لن يكون البادئ بشن الحرب . فنحن  
لا نسعى الى التفوق ، ولا نسعى ولا نرغب في هزيمة أحد أو نسعى الى التحكم فيه ، كما  
اننا لا نرغب في أن نجعل أحدا يسلح نفسه الى حد الانهك .  
ولا ينبغي النظر الى بؤر التوتر الكثيرة الموجودة في العالم والمنازعات الإقليمية  
من وجهة نظر أوربية فحسب ، وقبل كل شيء ، لا ينبغي صيها في قالب المواجهة بين  
الشرق والغرب . وذلك هو ما يدعونا الى اعتبار عدم الانحياز الحقيقي لدول في العالم  
الثالث اسهاما عظيم الأهمية في سلام العالم وتحقيق أهداف الأمم المتحدة . فالمثل العليا  
العظيمة عن الحقوق المتساوية وتقرير الشعوب لمصيرها ينبغي ألا تظل كلمات جوفاء . وتوضح  
المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أن كل الأمم لها نفس الحق في اختيار حياتها  
الوطنية وتصرفاتها السياسية بما في ذلك السعي سياسيا لتحقيق السلام . ويستتبع هذا  
الحق احترام الاحتجاجات الخاصة للشعوب الأخرى في منطقة كل شعب . ولا توجد دولة  
أو كتلة سياسية لها الحق في تقرير المسائل الحيوية للدول الأخرى أو بمكنها أن تسلب غيرها  
ذلك الحق .

لذا ، فاننا نطالب مع الغالبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة بانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان . فالسعي الحثيث لتحقيق التفوق الابدلوجي انما يعني رفض الهادئ الحقيقية لعدم الانحياز . وقد اعترف بذلك بوضوح تام في مؤتمرات قمة بلدان عدم الانحياز التي عقدت في هافانا ونيدلهي ، وفي مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في الآونة الأخيرة بلواندا . ان ينبغي ان تتأني الحلول الحقيقية لمشاكل العالم الثالث من المناطق المعنية ذاتها .

ان الاتحاد الاقتصادي الاوربي ، مجموعتنا الاقليمية ، محاولة أخرى لحل المشاكل الاقليمية بواسطة التشارك الوثيق المتزايد للديمقراطيات الأوروبية . ونحن ، مع شركائنا الاوربيين ، نؤيد التعاون الاقليمي وتشارك الدول في جميع أرجاء العالم . كما نؤيد تأييدا نشطا التسوية السلمية للصراعات بين الجيران . فذلك يساعد على ابقاء المواجهة بين الشرق والغرب خارج العالم الثالث .

وعلى أساس هذا المفهوم للتعاون الاقليمي ، نؤيد عملية كونتادورا في أمريكا الوسطى . فهي عملية نمت من المنطقة ذاتها ، وهي السبيل الواقعي الوحيد أمام أمريكا الوسطى للتوصل الى حل لمشاكلها . وسيعقد في ١١ و ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر مؤتمر آخر بين وزراء خارجية الاتحاد الاوربي وأسبانيا والبرتغال ووزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا . ونحن نود أن يستمر الحوار بين منطقتي أمريكا الوسطى واوربا ونسعى لتوثيق التعاون بينهما .

كما نسعى أيضا لتحقيق تعاون سياسي واقتصادي منظم بين الاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي . أما في الشرق الأوسط ، فاننا نؤيد الجهود الاقليمية الرامية الى زيادة الرغبة لدى جميع أطراف النزاع في التفاوض والتوصل الى تحقيق السلم . ونحن نسلم بالعناصر الايجابية الواردة بخطة فاس ، ونرحب بهادرة الملك حسين وبتدوينا الأعمال في أن تساعد على تمهيد السبيل صوب المفاوضات ، ان لا يمكن التوصل الى توفيق بين حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الا عن طريق المفاوضات ونبتذ استخدام القوة .



ونحن نؤيد الجهود الاقليمية التي تزدلها رابطة أم جنوب شرقي آسيا لتحقيب السلم . وقد اعترف الاتحاد الاقصادى الاوروى منذ البداية بأن نهج التعاون السياسى والاقتصادى الذى انتهجته دول الأسبان كان نموذجا مثاليا للتعاون الاقليمي الذى أوضح الطريق للسير قدما . كما ستؤيد المبادرة الخاصة بكموتشيا والتي قدمتھا بلدان الأسبان فى الأم المتحدة .

وسرنا ان المحادثات بين شطرى كوريا قد استؤذفت . ونؤيد جمع الجهود الرامة الى ازالة التوتر من شبه الجزيرة الكورية ان ذلك من شأنه أيضا ان يهد طريق الانضمام الى عضوية الأم المتحدة .

ان العمل من أجل استتباب السلم فى العالم يعنى أيضا التعاون على أن نتصدى سويا للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البشرية . لذا ، ينبغى أن يتعاون الشمال والجنوب للتوصل الى تحقيق تنمية ناجحة فى العالم الثالث . كما يتعين أيضا على الشمال والجنوب أن يتعاونوا لمواجهة التحول الهيكلى العالمى الذى ستسببه الثورة الصناعية الثالثة عندما يتم الانتقال الى عصر تقنيات الاتصال والمعلومات . فهذا العصر الجديد يتيح للبشرية فرصا كبيرة ، وسيمكّن العالم من أن يزداد تقاربا من بعضه البعض وسيوسع نطاق التعاون الدولى والحاجة اليه . كما سيتيح فرصا جديدة للمسؤوليات الفردية والتنمية الشخصية لكل فرد .

ان العالم الواحد الذى نعيش فيه اليوم لا يمكن أن يظل عالما متحتعا بالسلم لفترة طويلة اذا ما ظل منقسما الى أم غنية وأم فقيرة ، وأم متقدمة من الناحية التكنولوجية وأم متخلفة تكنولوجيا . فابجاد عالم متمتع بالسلم حقيقة أمر لن يتأتى الا بالتغلب على الفقر والجوع فى جميع مناطق العالم .

ان نظرتنا الى الورا الى . ع عاما من تاريخ الأم المتحدة تعنى أيضا نظرة الى . ع عاما من التعاون الانمائى . فالرغم من جميع المشاكل التي لاتزال دون حل ، كانت السنوات الـ . ع الماضية فترة من النمو الاقصادى الذى لم يسبق له مثل ولاسيما فى العالم الثالث حيث نما الناتج القومى الاجمالي فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية بمعدل

٦٠ في المائة سنويا خلال السنوات الـ ٣٠ ، من عام ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ وهذا يعني انه ازداد خمسة أضعاف . كما ارتفع متوسط العمر في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٢ — ٢٤ عاما الى ٤٩ عاما ، وانخفض معدل الوفيات بين الأطفال الرضع الى النصف . وبينما لم تزد نسبة الأطفال الذين كانوا يتلقون التعليم الالزامي في عام ١٩٦٠ عن ٥٠ في المائة فقط من اجمالي عدد الأطفال ، وصل تلك النسبة الآن الى ٩٤ في المائة .

ان الموضوعين الرئيسيين لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة هما أزمة الدين والحالة في افريقيا . فمنذ عام ١٩٨٢ ، أحرز تقدم صوب التغلب على أزمة الدين ، لكن الأزمة لاتزال بعيدة كل البعد عن السيطرة عليها . فهي لاتزال تمثل قبلة زمنية في الاقتصاد العالمي وتعرض للخطر نمو البلدان النامية واستقرارها الاجتماعي ، وكذلك صحة النظام المصرفي في البلدان الصناعية . فما الذي يمكن عمله ؟

بتعيين علينا أولا وقبل كل شيء ، أن نجد أساليب مشتركة تعيد التدفقات الدائنة الى مستوى معقول ، ونمكّن الموارد الكافية من التدفق الى البلدان النامية . ومع ذلك ، فان حجم تلك الموارد ذاته يبين ان هذه المهمة لا يمكن أن تنهض بها المؤسسات العالمية الدولية وحدها أو ان تنهض حتى بالقدر الرئيسي منها ، بل يجب أن تواصل المصارف وبواصل المستثمرين من القطاع الخاص الاضطلاع بالدور الرئيسي في ذلك المجال . لذا ، أنشد المصارف التجارية الا تتنصل من مسؤوليتها . كما يجب على البلدان المدينة — من جانبها — بذل كل جهد ممكن خلال السنوات المقبلة لاصلاح سياساتها الاقتصادية الداخلية ومحاربة التضخم . وهذه الطريقة وحدها يمكنها أن تقوى استحقاقها للائتمان في الساحة الدولية وتهدئ مناخا مواتيا بشجع على الاستثمار وبضع حدا لهروب رؤوس الأموال بيد اننا يجب أن ندرك أيضا الحقيقة الماثلة في ان مسألة الديون ليست مسألة مالية واقتصادية وحسب ، بل مسألة سياسية أيضا . فهي مسألة متعلقة بالسلم الاجتماعي والاستقرار الداخلي للبلدان المدينة . ولذا فان تلك البلدان لا ينبغي ان تواجه مطالب مستحيلة كما انه لا يجب أن يكون وفاء العالم الثالث بخدمة الديون الخارجية بشئ يتمثل في الكساء والبطالة والجوع أو بمخاطر تتهدد الحرية والديمقراطية والاستقلال .

وثانيا ، يتطلب الأمر مزيدا من التخفيضات في أسعار الفائدة كي تحل أزمة الدين . وتعين على البلدان الصناعية أن تنتهج سياسة اقتصادية ومالية تمكن من زيادة تخفيض أسعار الفائدة ، كما يتعين عليها أن تخفض من العجز في ميزانيتها .

ثالثا ، لا بد أن تظل أسواق البلدان الصناعية مفتوحة أمام البلدان النامية ، بل يجب أن تزداد انفتاحا . فالحماية خطرا على النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية فحسب ، بل وخطرمميت بالنسبة للبلدان النامية . كما ان التجارة الحرة ذات أهمية حيوية للبلدان النامية . وازا ما فتحت البلدان الصناعية أسواقها أمام الصادرات المصنعة وشبه المصنعة من البلدان النامية سيمن ، حينئذ فقط ، لتلك الأخيرة ان تندمج بشكل أكثر رسوخا في الاقتصاد العالمي . فان من بحر العالم الثالث من امكانية الوصول الى أسواقه انما بحر من التنمية . لذا ، تؤيد جمهورية ألمانيا الاتحادية الأسواق المفتوحة وخاصة أمام العالم الثالث ، وغيرشاهد على ذلك الفوائض المرتفعة في ميزاننا التجاري بصفة خاصة لصالح بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان الافريقية . ومنغية ضمان حرية التجارة وتوطيد هذا ننادى بأن تبدأ جولة المفاوضات القادمة للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة في أسرع وقت ممكن . لأن الخطر الداهم على التجارة الدولية الحرية ينبع أساسا من الاختلالات التجارية الكبيرة في العالم . الا انه قد يكون من الخطأ الفادح أن نسعى الى التغلب على هذه المشاكل من خلال الحواجز التجارية لأننا بذلك نكون قد أسأنا فهم جذور المشكلة .

ولا يسمح الاقتصاد العالمي المترابط بانتهاج أى سياسة من سياسات العزلة الاقتصادية التي تتبع بغض النظر عن آثارها على البلدان الأخرى ، فكلما ازدادت قوة الاقتصاد في أى بلد ، ازدادت المسؤولية الملقاه على عاتق ذلك البلد .

ان الدعوة الى فتح الاسواق امام العالم الثالث موجهة ايضا الى البلدان الاشتراكية الصناعية ، فهي مازالت تأخذ أقل من ٥ في المائة من المنتجات المصنعة التي يصدرها العالم الثالث . وهذا لا يتماشى على الاطلاق مع وضعها الاقتصادي الدولي والمسؤولية التي تتحملها أيضا .

والمهمة الكبيرة الثانية التي نواجهها في هذه الدورة للجمعية العامة هي مهمة تقديم المعونة لافريقيا . فقد نظم المجتمع الدولي ، بعد الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، برنامج مساعدات للتصدى لخطر المجاعة . وساعدت الحكومة الاتحادية بتقديم الاغذية ووسائل النقل والادوية . وقد امت اعداد لاحصر لها من المواطنين في بلدى تبرعات سخية . وينبغي ان يستمر تقديم المساعدات لافريقيا ، بل ينبغي زيادتها ويتفق المتبرعون والمتلقون على ان المساعدات الخارجية وحدها لا يمكن ان تكسر طوق الازمة . وافريقيا تعرف انها تحتاج الى الاصلاحات الاقتصادية وان عليها ان تجعل من الزراعة المجال الاساسي في جهودها الانمائية . وتعتبر الاسعار المجزية للمنتجين ضرورة كحافز للمزارعين على زيادة الانتاج ، الا أنه لا يمكن تنفيذ الاصلاحات في افريقيا الا بدعمها بمساعدات كافية من الخارج . ووفقا للولاية الصادرة عن مؤتمر قمة بـون الاقتصادى ، عرضت الدول الصناعية السبع على المؤتمر مقترحاتها التي اعدتها لمكافحة الجوع في افريقيا ، والتي اقرها وزراء خارجية الدول السبع هنا ، أمس في نيويورك .

ان جمهورية المانيا الاتحادية ترى ان السياسة الانمائية جزء من سياستها الرامية الى تحقيق السلم . اننا نود ان تصبح البلدان النامية تتمتع بمزيد من الاكتفاء الذاتي والاستقلال الذاتي . كما نود ان ندعم الاسس الاقتصادية التي يقوم عليها عدم الانحياز الحقيقي . ولم تركز جمهورية المانيا الاتحادية مساعداتها على عدد قليل

من البلدان المنتقاه ، بل على العكس ، قدمت مساعداتها اينما كانت الحاجة ماسة اليها . وقامت بتخفيف ديون اكثر بلدان العالم فقرا ، وذهبت في ذلك حدا لم يصل اليه أى بلد صناعي آخر .

ولا تزال حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ترى في سياستها السكانية عنصرا اساسيا لاي سياسة انمائية ناجحة . ولذلك نقدم الدعم لصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية ، لقد قام هذا الصندوق باعمال قيمة ولعب دورا هاما لابطاء معدل النمو السكاني ، غير اننا مازلنا بحاجة الى احراز مزيد من النجاح في هذا المجال .

ويظهر التكافل العالمي بوضوح في مجال حماية البيئة بصفة خاصة حتي اصبحت " الشؤون الداخلية الدولية" في ذلك المجال عنصرا من عناصر السياسة الدولية ، وفي ذلك المجال ، تتخذ البشرية قراراتها الجماعية المتعلقة بمستقبلها . ان غاباتنا تتعرض للخطر ، وارضينا الزراعية تتآكل ، وتنتشر الصحارى والسهوب ، ويزداد تلوث البحار والبحيرات والانهار بصورة مطردة ، وتنقرض انواع كثيرة من الحيوان والنبات . انه لأمر حيوى ان نحافظ على مصادر الحياة الطبيعية التي نعتمد عليها جميعا في كوكبنا الذى تتقارب ابعاده .

ومن الامور الحيوية في مجال التعاون بين الشمال والجنوب ان نبدأ ، في الوقت الملائم ، بعلاج المسائل التي تثيرها الاشكال الجديدة من التكنولوجيا والاجهزة الالكترونية الدقيقة والهندسة الحيوية . فهذه الاشكال من التكنولوجيا تقدم فرصا هائلة ولاسيما للبلدان النامية . كما تقدم التكنولوجيا الوراثية امكانيات كهيرة لحل مشكلة الاغذية في العالم ؛ وتتيح التوابع الاصطناعية الجديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية والراديو ، الفرصة لتجهيز أقاليم العالم الثالث بأسرها بالبنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بسرعة وبتكلفة منخفضة نوعا ما . ولكن هذه الفرص مصحوبة بالمخاطر . فعلى سبيل المثال ، تؤدي الاشكال الجديدة من تكنولوجيا المعلومات في البلدان الصناعية الى زيادة الاعتماد على الالات الأتوماتيكية فيها . وهذا يشكل خطرا على البلدان النامية لانه سيؤدي الى انحسار الميزة التي تحصل عليها من انخفاض تكاليف الايدى العاملة فيها . وينبغي أن

يتعاون الشمال والجنوب حتي يمكن اغتنام الفرص التي تتيحها هذه الاشكال الجديدة من التكنولوجيا للعالم الثالث مع تجنب اخطارها . ويبدو لي . ان اعظم الفرص المتاحة الآن تتمثل في أن الثورة التكنولوجية الجديدة سوف تسمح للكثير من البلدان النامية في بعض القطاعات على الاقل ، الدخول في عصر المعلومات الجديد في نفس الوقت تقريبا ، من الوجهة العملية ، مع الدول الصناعية .

لقد اعترفت الامم المتحدة بكرامة الانسان باعتبارها المبدأ الاسمي . وينبغي لكل الدول ان تتبع هذا المبدأ في الداخل وفي علاقاتها الخارجية . لقد وضعت الامم المتحدة نظاما شاملا للمعايير الملزمة عالميا لحماية حقوق الانسان . ان اتفاقية ١٩٨٤ لمكافحة التعذيب وثيقة موجبة ضد الازلال واللاانسانية والقسوة . وآمل ان يكون الاتفاق المقبل في هذا المجال بروتوكولا اختياريا آخر للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بالغاء عقوبة الاعدام . اننا نواجه مهمة وضع حقوق الانسان ، لا في العبارات فحسب بل ووضعها موضع الممارسة ايضا . ولهذا ، نحتاج الى المؤسسات الدولية التي تدعم حماية حقوق الانسان . وندعو الى تعيين مفوض سام لحقوق الانسان ، وانشاء محكمة دولية لحقوق الانسان في الامم المتحدة .

وما زالت حقوق الانسان تتعرض للانتهاك في اجزاء كثيرة من العالم . وهناك مشكلة خاصة من مشاكل حقوق الانسان تصيبنا جميعا بالاحباط ، هي مشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . اننا نسعى الى ازالة الفصل العنصرى في جمهورية جنوب افريقيا بالطرق السلمية . وهذا يتفق والاساس الاخلاقي لدستورنا ومطالب الكنائس المسيحية ، والايمان الراسخ لدى شعب بلدى . ان قضيتنا هي اعمال الحقوق المتساوية للجميع في جنوب افريقيا ، بغض النظر عن لون بشرتهم . وما زال العالم يراقب بفزع وغضب تصاعد الصراعات الدموية في جنوب افريقيا . اننا نناشد السلطات المسؤولة في جنوب افريقيا الافراج عن جميع السجناء السياسيين ، وان تنهي اعادة التوطين القسرية ، وان تضع حدا للاحتجازات التعسفية دون محاكمة ، وان تنهي حالة الطوارئ . ولن يتسنى التوصل الى حل دائم الا عن طريق التفاوض مع القادة الحقيقيين لجميع طوائف السكان . وينبغي لشعب جنوب افريقيا ان يقرر بنفسه شكل الحل ، وليس لأى جهة خارج

جنوب افريقيا الحق في بيان الطريقة التي ينبغي اتباعها لتحقيق ذلك . ولقد قدمت حكومة جنوب افريقيا مؤخرا بعض الدلائل على الاتجاه نحو اصلاحات معينة . وينبغي تنفيذ هذه الاصلاحات بسرعة . وبالإضافة الى ذلك ، من الضروري اجراء اصلاحات أخرى موسعة بصورة مطردة ، حتى يتم القضاء تماما على الفصل العنصرى . وآمل الا يقصر القادة المسؤولون هناك عن اغتنام الفرصة الاخيرة التي يتيحها التاريخ لهم .

وينبغي ان يكون حق الشعوب في تقرير مصيرها هو الأساس الذى يقوم عليه حل للمشكلة ناميبيا . وما زال قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) يمثل بالنسبة لنا الأساس الذى لا غنى عنه في التوصل لى حل لمشكلة ناميبيا . اننا نناشد حكومة جنوب افريقيا ان تمهد الطريق لاستقلال ناميبيا المعترف به دليا . والانتخابات الحرة هي التي يجب ان تحدد الحكومة التي ترضيها أغلبية السكان .

لقد بلغت الامم المتحدة الاربعين من عمرها . وفي هذا العام ، سنكرس انفسنا من جديد للالتزام رسميا بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة لقد ناشدنا الامين العام ، السيد بيريز دى كوييار ، ان ننتهج مبدأ الدبلوماسية . التعاونية الجديدة . ونحن نؤيد مقترحاته العملية . اننا لا نحتاج الى وضع ميثاق جديد ، ولكننا نحتاج الى روح جديدة في الامم المتحدة . ومن هنا ، من قلب هذا المبنى ، ينبغي ان تبدأ صيانة السلم . لقد انشئت الامم المتحدة للتوفيق بين المصالح المتعارضة . ولا يجب اساءة استخدامها لاغراض الدعاية او احراز نجاح قصير الامد في عمليات التصويت مهما كانت فائدة هذا النجاح في تحقيق الاغراض السياسية أو الانتخابات المحلية . ولا جدال في ان الامم المتحدة منظمة سياسية . والسياسة تعني الصراع من اجل السلطة والنفوذ والقيم والبرامج والشخصيات . وبالرغم من ذلك ، ينبغي الا ننسى ان الامم المتحدة هي أداة ثمينة في ايدينا . لقد انشأ آباءنا الذين عانوا من ويلات الحرب ، هذه المنظمة . وما زال يتعين علينا ان نتعلم كيف

نحقق أقصى استفادة من الاداة التي توفرها الأمم المتحدة لنا في سبيل صيانة  
السلم . ان التاريخ لن يحكم علينا من خلال نجاحنا في انجاز جوانب تكتيكية  
صغيرة عارضة ، بل سيحكم علينا فيط اذا كنا قد نجحنا في الحيلولة دون وقوع  
الكارثة النهائية والنهوض بكرامة الانسان لكل البشر . ان كرامة الانسان وحقوقه  
الأساسية ينبغي ان تظل المعيار الذي تقاس به جميع اجراءاتنا .



السيد خان ( الهند ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود أن ابدأ  
بتهنئتك على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة  
فانت ابن بارز وممثل مرموق لبلد ترتبط معه الهند بعلاقات ودية ووثيقة ، وارتباطكم  
بالأمم المتحدة يعود الى سنوات طويلة مضت . ونحن على ثقة من انكم ستوفرون لهذه  
الجمعية قيادة قديرة .

وأود ايضا ان اسجل تقديرا للقيادة الفعالة والحكيمة التي اتاحها للدورة  
التاسعة والثلاثين للجمعية العامة سلفكم السيد بول لوساكا مثل زامبيا .  
كما أود ان اشيد بأميننا العام على جهوده التي لا تكل في خدمة قضية السلم  
وما يتحلى به من صبر ومثابرة وحكمة . لقد حظي باعجابنا لمعالجته الماهرة للعديد من  
حالات الازمات ، ونتمنى له النجاح المستمر ونكرر له تأييدنا .

وقبل ان استرسل في حديثي ، اسمحوا لي ان اعرب باسم الهند ، حكومة  
وشعبا ، عن حزننا العميق للخسائر الفادحة ، البشرية والمادية ، الناجمة عن الزلازل  
التي اصابت المكسيك بشكل فاجع في الاسبوع الماضي . ونود ان نعرب عن تضامننا  
ودعنا للمكسيك شعبا وحكومة في ساعة محنتها واعجابنا بالجهود البطولية التي تبذلها  
للتغلب على هذه الكارثة التي لم يسبق لها مثيل .

انكم تترأسون اليوم دورة تاريخية . فقد امت الامم المتحدة . عامنا من  
وجودها . ولم تكن تلك السنوات سنوات محن فقط . بل كانت ايضا مبشرة بالخير  
وحافلة بالانجازات . ان العالم مشحون بالشكوك والافتقار الى الطمأنينة والضراعات  
المستكنة والمكشوفة ، لكن مثل الامم المتحدة تظل تبعث التفاؤل في النفوس . وقد كان  
بزوغ فجر الاستقلال والحرية للسواد الأعظم من البشر ، وخاصة في المناطق التي كانت  
خاضعة للاستعمار والامبريالية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، تطورا هاما من  
التطورات الجديدة بالترجييب في عصرنا .

لقد شهد الجيل الذي انشأ الامم المتحدة بدء العصر النووي ايضا . وفي  
الوقت الذي مازالت ذكريات الحرب العالمية الثانية تصوغ فيه المواقف التقليدية تجاه  
هذه المنظمة العالمية ، يوجد اليوم شبح جديد يحوم فوق حضارتنا ، هو شبح الكارثة

النوية . فالكتل العسكرية المتعادية تواجه بعضها البعض مسلحة بترسانات هائلة من الاسلحة النووية يمكنها ان تحوكل اثر للحياة على هذا الكوكب عدة مرات . وهذا اصبح البقاء في هذا العصر النووي القضية الاساسية لزماننا .

ان الامم المتحدة اليوم محور النشاط الدبلوماسي لأمم العالم . فمهما كانت اختلافات نظمها السياسية او هيكلها الاقتصادية او اعراقها الثقافية ، تجتمع الامم معا اجتماعات يومية تقريبا لبحث العديد من القضايا الثنائية ومتعددة الاطراف والعالمية . ومع ذلك فان هذا الاضفاء للطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ليس سوى جزء واحد من القضية . فمن جانب اخر ، نجد ان الضغوط والانقسامات التي تتصف بها العلاقات الدولية المعاصرة تعوق بشكل خطير عمل هذه المنظمة وتقلل من قدرتها على العمل الفعال . وكان جواهر لال نهرو قد خاطب امم العالم قائلا في الامم المتحدة ، في وقت مبكر ، منذ عام ١٩٤٨ :

" انكم قد دخلتم في دورة من الكراهية والعنف لن تخرجكم منها ابرع المناقشات مالم تبحثوا عن طريق اخر وتجدوا وسيلة أخرى . فمن الواضح انكم اذا ما ظلمتم في هذه الدائرة وخضتم الحروب التي انشئت هذه الجمعية عملا على تجنبها ومنعها فان النتيجة لن تكون الدمار الهائل للعالم كله فحسب بل وعجز اي دولة او مجموعة بمفردها عن تحقيق اي هدف من اهدافها . وفي تقرير الأمين العام الحافز للفكر عن عمل هذه المنظمة نجد انه وصف الامم المتحدة وصفا صادقا بأنها عنصر ضروري في الخيار التاريخي المتاح للانسانية بين عالم يقصف بما تعد به التكنولوجيا وعالم ينطوي على المخاطر التي قد تكون فيه نهايته . وقد اكد الأمين العام بحق على ضرورة دعم مفهوم السلطة الدولية المتجسدة في الامم المتحدة باعتبار ان ذلك يمكن ان يكون بدلا " للاعمال الانفرادية والتحالفات القاصرة على اطراف دون غيرها ومناطق النفوذ " ( A/40/1 ، ص ٢ ) . وتستحق اقتراحاته المحددة دراسة متأنية وتطبيقا حكيما .

ونحن في الهند وفي حركة بلدان عدم الانحياز، نؤمن بأن الامم المتحدة تمثل بالمعنى الحقيقي افضل امل للانسان . وكما اعلنت السيدة انديرا غاندى ، رئيسة وزراء الهند الراحلة ، في خطابها في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة فان " الايمان الراسخ بالامم المتحدة امر مركزى بالنسبة لعدم الانحياز" . ( A/38/PV.9 ، ص ٣ ) . واهتمامنا بالامم المتحدة نابع من نظرتنا الى العالم . فنحن نعتز بالسلام ونؤمن بالمساواة بين الدول ونؤمن بسيادتها واستقلالها . ولدينا قناعة اساسية بكرامة الفرد الانساني وقيمه . والامم المتحدة تجسد في حد ذاتها هذه المبادئ النبيلة واكثر منها . وتشكل محفلا د وليا فريدا يمكن فيه للامم المتحدة ان تحسم خلافاتها وتعمل معا من اجل الخير العام للانسانية .

وطوال سنوات نضال الهند من اجل الحرية ، كان قادتنا ينظرون الى الاستقلال لا في اطاره الوطني الضيق بل كجزء من نضال الشعوب المقهورة في كل مكان من اجل الحصول على العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وبعد حصول الهند على الاستقلال في عام ١٩٤٧ ، استقرت مؤسساتنا الديمقراطية واعطت شعبنا احساسا عميقا بالمشاركة والالتزام في تحديد اولويات الامة في المجالات السياسية والاقتصادية وأيضا في ارساء قيمها الاجتماعية والثقافية . وفي علاقاتنا الدولية ، لكن الالتزام بسياسة عدم الانحياز اساسيا وحتميا . ونحن ، كما قال السيد راجيف غاندى رئيس وزراء الهند :

" قد ورثنا سياسة خارجية متسقة صعدت للاختبارات وللزمن وخدمت مصلحتنا الوطنية . وقد آمنا دائما بضرورة العمل من اجل السلام . وسياستنا هي ان نكون أصدقاء لكل البلدان على اساس المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة . والتزامنا بعدم الانحياز وينظام اقتصادى عالمي جديد يقوم

على العدالة يعني الاخلاص الكامل للقضيتين الأساسيتين : السلام  
والتنمية . ونؤمن أيضا بتأمين استقلال الدول والتصك بمبادئ عدم التدخل  
بكل اشكاله" \* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أيوبي ( فابون )

منذ أسابيع قليلة ، مرت بنا الذكرى السنوية الأربعون لالقاء أولى القنابل النووية على هيروشيما وناغازاكي . ان ذكريات تلك الكارثة تجعلنا ندرك اليوم بشكل أكثر حدة الامكانية التدميرية الهائلة للترسانات النووية . وفي الوقت الذي نبدأ هذا العقد الخاص من العصر النووى ، فان مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية ازاء امتلاك واستعمال اسلحتها النووية ، لم تتعرض لأى تغيير أساسي . ان شمة فجوة واسعة بين مخاوف العامة من نشوب حرب نووية وحسابات رجال الدولة والاستراتيجيين بالنسبة لفاعلية توازن الرعب النووى . وهناك انفاق متزايد أبدا من أجل تحسين نوعية الأسلحة ، كما أن هناك أطوارا جديدة من نظم الأسلحة قد أصبحت حقيقة واقعة ، ويبدو أن تسليح الفضاء الخارجي أصبح أمرا وشيكا . والواقع أن مجموعة كبيرة من المفاهيم الاستراتيجية يجرى استحداثها بهدف القضاء على أى سخط اخلاقي قد تشعر به الانسانية ازاء سياسات المواجهة النووية بين أقوى دول العالم .

ان كل الامم سوف تعاني بدرجة أو بأخرى من نتيجة سباق التسلح وما من أحد يستطيع أن يتنبأ بمقدار الدمار الذى يمكن أن تتسبب فيه الحرب النووية . وعند ما تجتمع الآثار المباشرة للانفجارات العنيفة والحرائق مع الآثار الطويلة المدى للغبار الذرى وتآكل طبقة الاوزون والأضرار التي تلحق بنظم الحياة على كوكبنا ، فمن الواضح أن نشوب حرب عالمية أخرى قد يؤدي الى انهاء تاريخ الانسان .

لقد آن الأوان لكي نعالج جذور محنتنا هذه . واذا كانت الدول المسؤولة عن هذا التهديد ليست بعد على استعداد لاقتراح تدابير عاجلة لمنع نشوب حرب نووية ، فعلى الدول الأخرى أن تأخذ بزمام المبادرة . ومن الواضح أنه يوجد تيار متنام اليوم للاحتجاج في انحاء العالم كله ضد سباق التسلح الخطير والمبدد للموارد . ان المناخ السياسي الذى تولد عن الحركات الشعبية التلقائية ضد زيادة الأسلحة ، وضد اختبار الأسلحة النووية واستعمال العلم والتكنولوجيا لأغراض لا تتسق والمبادئ الانسانية ، يجعل من الحتمي علينا أن نتخذ اجراءات جسورة الآن .

ان الاتجاه نحو اسباح الشرعية على الأسلحة النووية ينبغي نقضه ، كما يجب البدء بعملية خفض الترسانات النووية باعتبارها السبيل الوحيد لبناء الثقة بين الدول .

فالتزام قادة الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية بالسير على طريق الحد من الأسلحة بدلا من السير على طريق حشدها هو مطلب الساعة . ان تطور المجتمعات الوطنية بطريقة صحية في العالم لا يمكن تحقيقه الا اذا تم القضاء على تأثير الحضارة القائمة على التسلح وخاصة حضارة الأسلحة النووية ، أو تم توجيه المبالغ الهائلة التي تنفق من أجل تحسين وتحديث ادوات الحرب نحو تحسين أحوال المعيشة لشعوب العالم . ان مجرد خفض الرمزي في النفقات التي تصرف على الأسلحة يمكن أن يؤدي الى نتائج هائلة اذا تم توجيهه نحو تنمية القطاعات الأقل غنى في العالم . وفي هذا السياق ، نرحب بعقد المؤتمر الدولي الخاص بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في العام المقبل .

ولقد رحبنا باستئناف المفاوضات في جنيف بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية حول مجموعة معقدة من المسائل المتعلقة بالقضاء والأسلحة النووية ، والتي سينظر فيها وتحسم في اطار العلاقات المتشابكة فيما بينها ، الى جانب الهدف المعلن للعمل من أجل القضاء الكامل على الأسلحة النووية في كل مكان . ان للأمم جميعا مصلحة في نجاح مفاوضات جنيف . ومن هنا فاننا نلاحظ بشيء من القلق أن هذه المحادثات لم تؤد الى نتائج ملموسة حتى الآن . ونأمل أن يعطي مؤتمر القمة المقبل بين قادة البلدين قوة دفع هامة لهذه العملية . وفي هذه المرحلة ، أود أن أشير الى اعلان دلهي الذي صدر في نهاية اجتماع رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان الذين اصدروا في كانون الثاني /يناير من هذا العام نداء حارا الى الدول الحائزة للأسلحة النووية لكي توقف كل تجارب الأسلحة النووية ونظم ايصالها وانتاجها ووزعها ، على أن يتبع ذلك خفض كبير ، في قواتها النووية . لقد حدد اعلان دلهي خطوتين يجب أن تحظيا باهتمام خاص وهما منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والابرام المبكر لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب . وهؤلاء القادة الذين هم من خمس قارات دعوا الى وضع برامج مستمرة لخفض الأسلحة مما يؤدي الى نزع سلاح عام وكامل ، ويقترن ذلك بتدابير لتعزيز منظومة الامم المتحدة ، وضمان النقل المطلوب بشكل ملح لمراد هائلة من سباق التسلح الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعند تحديد سياساتنا الدولية المتعلقة بالاقتصاد والسياسة ، فإننا نحن بلدان عدم الانحياز ، نرفض دائما أن تكون استجاباتنا تلبية لما تطلبه ضرورات الحرب الباردة المحددة سلفا . فنحن لا نجعل قراراتنا رهنا بما يملى من الخارج ، كما أننا لا نسعى الى المواجهة . ولكننا نحث على ضرورة التغيير باعتباره المفتاح نحو تحويل المجتمع العالمي . ومع ذلك ، فالهند لا تعتقد أن مثل هذا التحول يمكن أن يتحقق بمجرد اللجوء الى الخطب البليغة أو الانتقادات الهدامة . ان الاختبار الماثل أمام المجتمع الدولي يكمن في احداث التغيير بالطرق السلمية والتعاونية ، والاعتراف بالحتميات الموضوعية لموقفنا في عالم اليوم . ومن هنا ، فإننا نسعى الى اقامة أوسع تعاون ممكن مع كل الامم في العالم . ولكننا نطلب أن يكون هذا التعاون قائما على أساس من المساواة والعدالة والاعتراف الحقيقي بالترابط القائم بيننا .

اننا نلتزم - بوصفنا أمما خضعت للسيطرة الاستعمارية والتمييز العنصرى - التزاما جادا بالقضاء الكامل على الممارسات الخبيثة للفصل العنصرى أو العنصرية بأى شكل من أشكالها . ان الحالة في الجنوب الافريقي تعتبر اهانة لضمير الانسان . وسياسات الفصل العنصرى التي ينتهجها النظام العنصرى في بريتوريا تشكل مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار والصراع ، وتعرض للخطر السلم والأمن الاقليميين والدوليين . ان التطورات المساوية الأخيرة في جنوب افريقيا التي جاءت نتيجة لموجة جديدة من الارهاب والقمع نجمت عما قام به النظام العنصرى من فرض لحالة الطوارئ ، وهي تعد شاهدا على تصميم بريتوريا على مواصلة سياساتها الكريهة . وقد قدم بيان السيد بوتها في دويان بتاريخ ١٥ آب/اغسطس دلائل كافية على ذلك ، ولم تكن هناك حاجة الى دلائل أخرى تثبت أن بريتوريا لا تزال ملتزمة بالفصل العنصرى وانها لن تصفي الى الطموحات المشروعة للأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا وصوت المجتمع الدولي بأسره ، وأنها سوف تواصل محاولاتها لتقسيم الأغلبية المناضلة في جنوب افريقيا ، وانها لن تظهر ترددا في قيامها بأعمال القتل والتشويه والاحتجاز التعسفى لأولئك الذين يجروون على رفح أصواتهم احتجاجا .

وفي الوقت نفسه يتجلى من الأحداث الأخيرة أن شعب جنوب افريقيا لن يمكن اخضاعه بالتهديد والارهاب . وقد جاء في البيان الخاص بجنوب افريقيا الذى اعتمده بلدان عدم الانحياز في مؤتمرها الأخير في لواندا : " ان العد التنازلى لأنهييار الفصل العنصرى بدأ بصورة جدية " . ونحن نطالب مرة أخرى بالافراج الفورى وغير المشروط عن نلسون مانديلا وغيره من المناضلين البواسل في سبيل الحرية . ونحن مقتنعون بأن النضال الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا من أجل بناء بلد موحد وديمقراطي وغير مفتت سيكلل قريبا بالنصر النهائي . ونحن نؤكد من جديد لاشقائنا وشقيقاتنا في جنوب افريقيا تضامننا وتأييدنا الكاملين .

كما ان قلوبنا تنفطر حزنا على ما نشهده من معاناة شعب ناميبيا الذى يرح منذ قرن تحت نير الاحتلال الاستعمارى الاستبدادى . حيث أن نفس النظام البغيض الذى يضطهد شعبه يواصل منذ ما يقرب من عقدين احتلاله غير المشروع لناميبيا بالرغم من تولي الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن هذا الاقليم أما محاولات هذا النظام احلال ادارة صنيعة في ناميبيا من خلال ما يسمى بالمؤتمر متعدد الأطراف فقد قوبلت بما تستحقه من ازدراء واستنكار . وجدير بالذكر ان الاجتماع الوزارى غير العادى المعني بناميبيا والذى عقده مكتب حركة عدم الانحياز في نيودلهي في الفترة من ١٩ الى ٢١ نيسان /ابريل من العام الحالى أكد من جديد تأييد حركة عدم الانحياز الراسخ والمطلق لقضية ناميبيا وأعد برنامج عمل محدد لدفع عجلة هذه القضية . وقد اتخذت الهند خلال هذا الاجتماع التاريخي خطوة هامة تمثلت في منح ممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وضعا دبلوماسيا كاملا في نيودلهي لتعيد بذلك تأكيد تأييدها الراسخ للقضية الناميبية . كما أن مجلس الأمن المعقود استجابة لنداء وجهته بلدان عدم الانحياز من نيودلهي دعا الى التنفيذ الفورى وغير المشروط لقراره رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى يشكل الأساس الوحيد لتسوية سلمية للمسألة الناميبية . ومرة أخرى ازدرت جنوب افريقيا هذا النداء . ومن ثم فان على المجلس الانعقاد ثانية .



ومن الجلي أن جنوب افريقيا لم تكن لتستطع التماذى فى تحديها لارادة المجتمع الدولى ما لم تكن تعتمد على ما تلقاه من اصدقائها وحلفائها من دعم دبلوماسى ومعنوى وتعاون واسع النطاق فى الميادين الاقتصادية والعسكرية والنوية وغيرها من الميادين . ان استمرار الفصل العنصرى واحتلال ناميبيا والأعمال العدوانية المتكررة ضد الدول الافريقية المستقلة تشكل جميعا تهديدات للسلم . وبالرغم من ذلك تشل حركة مجلس الأمن مرة بعد أخرى بسبب استخدام واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين حق النقض ضد التدابير الالزامية الرامية الى عزل جنوب افريقيا تماما . ولم يعد فى الامكان اقناع نظام بريتوريا . ومن ثم تتمثل الوسيلة الوحيدة للرد على تلك التصرفات فى العقوبات الالزامية الشاملة الواردة فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفى الوقت نفسه هناك واجب اخلاقى على الدول أن تنهض به ألا وهو قطع كافة العلاقات مع بريتوريا . ان صحوة الرأى العام الذى هب مؤخرا فى كثير من أنحاء العالم مطالبا باتخاذ اجراءات أكثر حسما حيال جنوب افريقيا تعد تطورا يبعث على السرور . ومن دواعي فخر بلادى أنها كانت أول من تطوع عام ١٩٤٦ بفرض عقوبات شاملة ضد جنوب افريقيا .

ان الوجود العسكرى لأحدى الدولتين العظميين فى المحيط الهندى بالقرب من سواحلنا يسبب لنا قلقا بالغا حيث أنه يؤدى الى زعزعة الاستقرار وتصعيد حدة التوتر فى المنطقة . ولن يتسنى لأم هذه المنطقة تقرير مصيرها بأنفسها ومن أية عوائق أو وصاية عسكرية تفرض عليها من خارج حدودها الاقليمية الا اذا تخلصت من هذا الوجود . ويؤكد اعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧١ الهدف المتمثل فى اعتبار المحيط الهندى منطقة سلم والذى أيدته بالاجماع كل الدول غير المنحازة فى المنطقة . وتنادى هذه الدول بالتبكير بعقد المؤتمر المعنى بالمحيط الهندى فى كولومبو فى عام ١٩٨٦ بغية تحقيق أهداف الاعلان . وتعد مشاركة الدول الكبرى فى هذا المؤتمر أمرا حيويا لا غنى عنه لانجاح المؤتمر . ان وجود قواعد عسكرية وهياكل قيادية وغيرها من أشكال الوجود العسكرى بما يتعارض ورغبات بلدان المنطقة لن يؤدى الا الى تصعيد حدة التوتر السائد فى سواحل المحيط الهندى ومن ثم ينبغى خفض هذا الوجود على نحو مطرد والقضاء عليه .

لقد استهلكت بلدان جنوب آسيا المجاورة لنا عملية تعاون اقليمي تنطوي على امكانيات كبيرة لتحسين ظروف شعوبنا . ومن الأهمية بمكان الا تتأثر هذه التطورات على نحو سلبي بالعوامل السياسية والعسكرية بما فيها استحداث الأسلحة بالغة التطور لخدمة المصالح الاستراتيجية الخارجية . وكما أكدنا مرارا ينبغي عدم تجاوز الحدود القائمة أو اقحام عناصر جديدة عليها تثير الجدل الأمر الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا عكسيا على البيئة الأمنية لدى جيراننا . ونحن من جانبنا ملتزمون بتعزيز علاقات التعاون وحسن الجوار في هذه المنطقة . وبهذه الروح نتطلع الى مؤتمر القمة الأول الذي تزمع منظمة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي عقده في داكا في شهر كانون الأول / ديسمبر من العام الحالي .

ان التضامن مع الشعب الفلسطيني في الكفاح الذي يخوضه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل اقامة دولة مستقلة في فلسطين واستعادة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها اسرائيل هو من المبادئ الأساسية في برنامج حركة عدم الانحياز . ذلك ان محنة الفلسطينيين تعد بحق واحدة من أكبر مآسي التاريخ . فالقلة القليلة التي بقيت من هذا الشعب على أرضه تتعرض لشتى ضروب المعاملة الوحشية والقمع والاذلال . ان تشتيت الفلسطينيين لن ينال من ارادتهم على النضال في سبيل حقوقهم غير القابلة للتصرف ولن يجلب السلم الى المنطقة . كما أن احتلال اراضي الجيران لن يكفل لاسرائيل أمنها . وقد أصبح هناك فهم متزايد لحقيقة انه لن يمكن التوصل الى حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط دون المشاركة الفعالة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والأصيل للشعب الفلسطيني . ولن يتسنى التوصل الى حل شامل للمسألة الا من خلال نهج تقدمي يبني على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود دولية آمنة ، وينبغي أن ينص هذا الحل على انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ولحقوق الانسان بما في ذلك الحق في اقامة دولة مستقلة في وطنه . والموقف لا يتحمل أي تأخير .

ونؤكد مرة أخرى أهمية العقد المبكر للمؤتمر الدولي المقترح للسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، ومشاركة جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في المنطقة وفقاً لمبادئ محددة بدقة . والهند على استعداد لتقديم تأييدها الكامل وتعاونها في هذا الصدد ، وهي تقدر الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة .

ان الصراع المتساوي بين إيران والعراق ، وهما عضوان بارزان في حركة عدم الانحياز لا يزال يثير القلق والألم . وقد قامت الهند ، مع بعض البلدان غير المنحازة ، باتخاذ إجراءات متكررة من أجل حل هذا الصراع . ونواصل جهودنا مع جهود الأمين العام والجهود الأخرى . ورغم الجهود الباسلة التي تبذلها مجموعة الكونتا ورا من أجل التوصل إلى حل تفاوضي سلمي لمشكلات أمريكا الوسطى ، لا تزال الحالة في تلك المنطقة تتصرف بعسكرة الاستمرار والتوتر والصراع . وتؤدي سياسات التدخل والتهديد باستخدام القوة إلى تعريض السلم والأمن في المنطقة للخطر ، وإلى تعقيد مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة . وتميش نيكاراغوا حكومة وشعباً في ظل تهديد وتخويف مستمرين . ولا يمكن حل مشكلات أمريكا الوسطى إلا بالوسائل السلمية ومن خلال التفاوض والحوار السياسي . وينبغي لمجموعة الكونتا ورا أن تكثف جهودها حتى تتمكن من التغلب على العقبات التي تعترض محاولتها للتوصل إلى سلام دائم في المنطقة . ونحن نشعر بالألم إزاء العوائق التي ظهرت فسي اللحظة الأخيرة ومنعت التوقيع على المشروع المنقح لوثيقة كونتا ورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ . بيد أننا لا حظنا بارتياح تقديم مشروع جديد منقح عقب الاجتماع الذي عقد في بنما في أوائل هذا الشهر . وأملنا وطيد في أن اجتماع المفوضين المقرر انعقاده في الشهر القادم سيهد الطريق أخيراً نحو عودة السلام الدائم إلى ذلك الجزء المضطرب من العالم . وما من شك في أن الساعي التي تقوم بها مجموعة ليما ، التي شكلت حديثاً ، ستدعم جهود كونتا ورا .

لقد أكدنا دوماً عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، أو دخول قوات أجنبية في أي بلد . والحالة في جنوب غربي آسيا لا يمكن حلها إلا عن طريق تسوية سياسية

شاملة تستند على المبادئ الواردة في اعلان نيودلهي . وقد وجهت الهند جهودها نحو تحقيق هذه الغاية . ونحن نؤيد سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها ووضعها غير المنحاز . وقد تابعنا عن كثب جهود السائل الخاص للأمن العام ، وهي جهود تستحق التأييد الكامل من كل من يعينهم الأمر .

وتتعرض أجزاء أخرى من العالم للتوتر والصراع وعدم الاستقرار ، بما في ذلك جنوب شرقي آسيا . ولا تزال قبرص تواجه المعاناة والأخطار التي تهدد سيادتها واستقلالها ووحدةها وسلامتها الإقليمية ووضعها غير المنحاز . ويسود التوتر منطقة البحر الأبيض المتوسط وجنوب المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ .

وكما أشرت سابقا ، يستمر الاستعمار في أكثر صوره بشاعة في ناهيبيا . ولم تستكمل عملية ازالة الاستعمار بعد في أجزاء أخرى من العالم . وفي هذا العام الذي يمثل مرور خمسة وعشرين عاما على اعلان الأمم المتحدة لانهاية الاستعمار ، لا بد من الاشادة بالدور الجدير بالشأن الذي قامت به الأمم المتحدة في مجال انهاء الاستعمار . وينبغي أيضا أن نؤكد مرة أخرى تصميمنا على ازالة الظاهرة الاستعمارية كلية .

ولا تزال البيئة الاقتصادية العالمية تثير قلقا عميقا . وفي مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا على أنه :

" لا يمكن أن يتحقق سلم دائم للسلام العالمي طالما استمرت التفاوتات

الاقتصادية المتزايدة بين الأمم " . ( A/38/132 ، ص ٧٤ ) .

وقد اضطر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم الذي عقد في لواندا في أوائل هذا الشهر الى الإشارة الى أن الوضع الاقتصادي العالمي لم يتحسن منذ عام ١٩٨٣ .

إن الانتعاش المحدود والنهش الذي تحقق في بعض البلدان الصناعية ، وكان انتشاره متفاوتا حتى فيما بينها ، شرع الآن في الانحسار لأنه استند الى سياسات اقتصادية عامة لا يمكن استمرارها . والاسقاطات الخاصة بمعدل نمو اقتصادات البلدان الصناعية

في عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦ منخفضة ، ولن يتجاوز معدل النمو في عام ١٩٨٥ نسبة ٢٫٨ في المائة وربما أقل من ذلك .

وفي الوقت نفسه ، تتعرض اقتصادات البلدان النامية لضغوط شديدة . ولا تزال معدلات نموها الاجمالي أقل من المستويات التي يمكن أن توازن معدل نمو السكان ، فضلا عن تحقيق قدر من التنمية . وبالإضافة الى الصعوبات القاسية لعملية التكيف التي اتسمت بها السنوات الثلاث الأولى من هذا العقد ، فإن هذا الانخفاض في معدلات النمو قد لفت الانتباه الى العوائق التي تواجه اقتصادات تلك البلدان وتهدد بنزاعات اجتماعية وسياسية أوسع . لقد أقدمت البلدان النامية على التكيف دون أن يصاحب ذلك أى تحسين موازني البيئة الاقتصادية العالمية ، وفي ظل قيود خطيرة على الموارد ، وتصادم عبء الديون غير المحتمل ، والتحويل العكسي للموارد المالية ، وتكثيف الحواجز الحطائية ضد صادراتها الى البلدان المتقدمة . وفي ظروف كثيرة كان تسرب الضعف للالتزام بروح التعاون الاقتصادي الدولي وانهايار النظام المتعدد الأطراف ، من الاتجاهات التي تثير القلق العميق . ومن المفارقات أن يحدث ذلك في وقت تزايد فيه الاعتراف بأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر تكافلا ، ومما يدعو بدرجة أكبر الى دعم توافق الآراء الدولي لصالح التنمية .

لقد شهدنا أيضا ، ومثلنا متزايدا ، زيادة اللجوء الى الأساليب الثنائية أو التعددية الأطراف على أساس انتقائي ، مع اتباع سياسات وممارسات تتناقض والأهداف والغايات المتفق عليها للتعاون الاقتصادي الدولي . ويعتبر ذلك نقيضا لتوافق الآراء الذي ساعدت البلدان المتقدمة ذاتها على التوصل اليه .

ومن الواضح أن الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة لا يمكن تفسيرها على أساس أنها ظاهرة دورية ، بل ترجع جذورها الى الاختلالات الهيكلية التي تعمل بصفة خاصة في غير صالح البلدان النامية . وهو ما يتطلب إعادة النظر بصورة جذرية في الهياكل القائمة .

وفي هذه الدورة للذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، من الضروري أن يجدد المجتمع الدولي التزامه باستئناف المفاوضات الدولية بهدف حفز الانتعاش الاقتصادي

العالمي ، وضمان النمو المستمر خاصة في البلدان النامية . ويتطلب ذلك على وجه الخصوص نهجا متكاملا في المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون والتجارة ، واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

لقد أكد المؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة الذي عقد في لواندا ، الاستراتيجيات الخاصة بالمفاوضات الاقتصادية الدولية التي اعتمدت في مؤتمر القمة السابع في نيودلهي . كما حدد المؤتمر أيضا اطارا للشرع في الحوار .

وأود أن أقترح تركيز جهودنا المباشرة على ما يلي :

أولاً ، تصحيح "أوجه النقص وسوء التشغيل" التي يعاني منها النظام النقدي والطلبي الدولي عن طريق اتخاذ التدابير والاجراءات المناسبة .

ثانياً . اقرار سياسات واجراءات لتنفيذ الاتفاقات بشأن إعادة افصاح المجال أمام صادرات البلدان النامية ثم تهيئة هذا الوضع وتوسيع نطاقه والقضاء على أى انتهاك للجدائ والقواعد والتنظيمات الخاصة بالنظام التجارى الدولي .

ثالثاً ، اعتماد منهجيات تؤمن تنسيقاً متعدد الأطراف للسياسات الاقتصادية الكلية التي تنتهجها البلدان المتقدمة ووضع سياساتها النقدية والمالية ضمن اطار من الانضباط الدولي .

رابعاً ، زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية ، ومصفة خاصة التدفقات الميسرة الى الدول ذات الدخل المنخفض .

خامساً ، جعل عملية التعديل الدولية متناصفة وعادلة .

وأود أيضاً أن أقترح أن تجرى أثناء هذه الدورة مناقشات على مستوى عال بغية التوصل الى التقاء في وجهات النظر يدمج بالشروع في عطية عقد مؤتمر دولي بشأن التئد وتمويل التنمية .

ان الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وظروف الجفاف والمجاعة قد أثارت استجابات تلقائية من جانب المجتمع الدولي ، بما في ذلك الكثير من البلدان غير المنحارة . واعتد قادة البلدان الافريقية في مؤتمر القمة الثامن والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية اعلاناً جسوراً وشجاعاً أعربوا فيه عن تصميم افريقيا على التصدي لتحدى التنمية . ويتعمين على المجتمع الدولي أن يؤيد جهودها تأييداً تاماً ، وكدليل على التضامن ، اعتدت حركة عدم الانحياز خدعة عمل . وقد مت الهند من جانبها مساهمة مقدارها ١٠٠ . . . . . طن من القمح وتبعمت ذلك مساهمة أخرى قدرها . ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة قد منت الى الصندوق الخاص لمنظمة الوحدة الافريقية . وقامت الهند بالغسل ، في اطار خطة العمل ، بتحديد تسعة مشروعات زراعية في افريقيا . ومن شأن مشاركتنا في هذه المشروعات ، الستي

وصلت الى مرحلة متقدمة من الاعداد ، أن تساعد في المجالات ذات الأولوية من أجل تطوير البنية الأساسية الزراعية . وأن الجهود التي تبذلها الهند والتي جئت على ذكرها تضاف الى البرنامج الثنائي الذي تنفذه بلادى بصفة مستمرة مع البلدان الافريقية والذي يحصل كجزء منه عدد كبير من الخبراء الأفارقة على تدريب في مؤسسات هندية ويعمل في اطواره خبراء هنود في مجالات عدة مع أشقائهم الأفارقة في البلدان الافريقية . ويعد هذا أيضا اسهاما في المجالات ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في افريقيا .

وان الهند بصفتها من الموقعين الأصليين على ميثاق الأمم المتحدة ، قد بقيت مخلصا لالتزامها بالقيم والمثل الواردة فيه . ودعوني أقتبس مرة أخرى كلمة لأول رئيس لوزراء الهند بانديت جواهر لال نهرو وردت في خطاب ألقاه في ١٩٤٦ حتى قبل أن نحصل على استقلالنا :

" ان موقف الهند من الأمم المتحدة هو موقف التعاون الصادق والتمسك الثابت بالميثاق الذي يحكمها روحا ونصا في آن معا . ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، فان الهند ستشارك مشاركة كاملة في شتى أنشطتها وستؤدى دورا ايجابيا في هيئاتها ، يؤهلها للاضطلاع به موقعها الجغرافي وسكانها واسهامها في التقدم السلمي ."

وللسبب نفسه ، كانت الأمم المتحدة ومنظومتها ووكالاتها المتخصصة شريكا عظيما للهند في مهمة بناء الأمة والتنمية الاقتصادية . ونحن نشعر بعرفان عميق للأمم المتحدة لما قدمته الهيا من مساعدة وما خصتنا به من تعاون . غير أن ذلك ليس هو البرهان الوحيد على أن الثقة والأمل اللذين وضعناهما في الأمم المتحدة كانا في موضعهما السليم . فان أهمية وقاعدة الأمم المتحدة بالنسبة لنا والنسبة للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية بل وللمجتمع الدولي بأسره ، يجب أن تقاس لا بالمساعدة المادية التي تقدمها الأمم المتحدة لتحسين نوعية الحياة على هذا الكوكب فحسب ، بل أيضا بتطلعات البشرية السامية والأكثر نبلا التي تجسدها هذه المؤسسة المرموقة . وان أكبر اشادة يمكن أن ننشي بها على الأمم المتحدة في هذه المناسبة هي من ثم أن نعلن من جديد اخلاصنا لمقاصد



الميثاق ومبادئه ونؤكد التزامنا بتنفيذها بصورة كاملة . وكما أعلنت الجمعية العامة في العام الماضي ، لتكن سنة ١٩٨٥ بداية عهد من السلم والعدل السالميين الدائمين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم والاستقلال لجميع الشعوب . ونحن نأمل حقا أن نكون على عتبة هذا العهد .

السيد دو مان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أهنيء الرئيس بمناسبة انتخابه . واني أرى أن هذا الانتخاب لا يعد تحية شخصية له فحسب ، بل أيضا لبلاد التي تشغل مكانة مرموقة في مجال التعاون الدولي . ويعرف الجميع المودة التي تكنها فرنسا لاسبانيا . وفي مستقبل زقريب سيلتئم شمل شعبينا في اطار الاتحاد الأوروبي . واني لأعرب عن سروري لأن سبلا تقود الى مستقبل مشترك ستنتفتح بالتالي أمامهما . وأود أيضا قبل أن أبدأ الخوض في صلب بياني أن أغم صوتي الى صوت العديد من المتكلمين الذين سبقوني في الاعراب عن مشاعر التعاطف فحما يتعلق بالأحداث الطاسوية التي تعرضت لها المكسيك مؤخرا .

وقد أبدى المجتمع الدولي تضامنه على الفور وشاركت بلادى في هذه الحركة الواسعة النطاق . وأود أيضا أن أعرب هنا عن احترام فرنسا للبسالة والكرامة اللتين أظهرتهما المكسيك حكومة وشعبا في التصدى لمحتتها الرهيبة . وان الكارثة التي حلت بها لتذكرنا بأن سعادة البشر زائلة وأن قدرهم محفوف بالمخاطر . فهل لهم أن يحولوا ، عن طريق أعمالهم ، دون مضاعفة المعاناة التي تتسبب فيها الطبيعة . وتصادف هذه الدورة للجمعية العامة ذكرى مرور .٤٤ عاما على انشاء منظمنا . وقد وصلنا الآن الى مرحلة النضج وجاء الأوان للتأمل والتقييم .

واني ان أتحدث باسم فرنسا ، وهي عضو مؤسس للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن ، أود أن أسير الى المثل العليا الثلاثة لهذه المنظمة والتي تعد سبب وجودها ألا وهي : الأمن والحرية والتنمية .

وفحما يتعلق بالأمن ، تشكل قوة الذرة العامل الحاسم .

وقد منع حتى الآن السلام القائم على الردع ، الصراعات بين الشرق والغرب من أن تتخذ شكل مواجهات مباشرة بين الدول النووية . ويتم الحفاظ على توازن القوى - النووية والتقليدية على حد سواء - بأهمية حيوية . ويجب في المستقبل الحفاظ على هذا السلم المستند الى السلاح عند أدنى مستوى من التسليح يمكن التحقق منه .

ويجب أن تدفع المباحثات السوفياتية الأمريكية في جنيف بشأن الأسلحة النووية والفضاء ، البلدين المعنيين بصورة مباشرة الى اجراء تخفيضات كبيرة في أسلحتها الهجومية الاكثر زعزعة للاستقرار مع الحفاظ على التوازن الاستراتيجي .

ترحب فرنسا باستئناف الاتصالات بين الشرق والغرب ، ويسعدنا بشكل خاص أن السيد ميخائيل غورباتشيف الأمين العام للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي سيقوم بزيارة لباريس في القريب العاجل .

ان التكنولوجيات الحديثة دفعت البعض الى الاعتقاد بأننا سنقلب صفحة جديدة من العصر النووي في بحر عشرة أو عشرين عاما ، بعد فترة انتقالية غير محددة تحديدا واضحا . هذه الفكرة ، رغم أنها قد تكون جذابة للوهلة الأولى ، لن تؤدي الا الى اعادة فتح باب مناقشة ليست جديدة غذت لدى البشرية وهما مؤداه أن الأمن يمكن تحقيقه عن طريق عدم الانكشاف للمهجوم . فهل أدركنا مدى قدرة أى معتد في المستقبل على تحويل هذا الموقف الخاسر لصالحه ؟

في مؤتمر جنيف لنزع السلاح في حزيران / يونيو ١٩٨٤ ثم ، مرة أخرى ، هذا العام ، تقدمت فرنسا باقتراحين : أولهما أن تحد كل من الدولتين العظميين الرئيسيتين من استخداماتهما العسكرية للفضاء في نفس الوقت الذي تقوم الدولتان فيه بخفض منظومات أسلحتهما الهجومية . ويقضي ثانيهما بأن تعزز المفاوضات متعددة الأطراف الادارة الدولية لتنظيم الفضاء للأغراض السلمية .

ان استخدام أجهزة في الفضاء للرؤية والاتصالات تسهم في اقرار الأمن . وتشكل التوابع بالفعل ضمانات للسلم . ويمكنها أن تؤدي هذه المهمة بشكل أفضل لو أنشئت الوكالة الدولية لمراقبة التوابع التي اقترحت يلاى انشاءها منذ أكثر من سبع سنوات . ولكن علينا ، من ناحية أخرى أن نعتز بأن وزع أنواع جديدة من الأسلحة المضادة للتوابع أو المضادة للقذائف على الأرض أو في الفضاء يمكن أن يؤدي الى سباق جديد ينطوى على آثار خطيرة مزعومة للاستقرار . ونحن نرى أن احراز احدى الدولتين العظميين الرئيسيتين لأجهزة تشغيلية مضادة للقذائف والتوابع ، يبرر قيام الدولة الأخرى بجهود في هذا الصدد . ولقد حان الوقت لأن تتفق الدولتان على عدم الاستمرار في هذا الاتجاه . وينبغي لهما أن تميزا تمام التمييز بين البحث والتجارب والتطوير .

ونرى أن مؤتمر نزع السلاح يتعين عليه في الوقت ذاته أن يضع القواعد التي تحدد من منظومات الأسلحة المضادة لتتوابع ، وطبعه أيضا أن يقوم بإعداد تدابير حقيقية خاصة بالفضاء لبناء الثقة ، وتعزيز نظام الاخطار الحالي الخاص بالاطلاق لأجسام في الفضاء ، وأخيرا يوسع نطاق الالتزامات الثنائية التي سبق أن تعهدت بها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والمتعلقة بحمالة توابعها الخاصة بالرصد ، حيث يشمل تواسع البلدان الأخرى .

وقد عتينا بأن يتسم هذان المقترجان بالاجابية والواقعية . فهما يأخذان في الحسبان الطبيعة المزعزعة للاستقرار لبعض الأنشطة العسكرية التي تجرى في الفضاء ، وصعوبة التحقق من ازالة بعض الشبكات الموجودة بالفعل .

دعونا ان نعرف الطبيعة الحقيقية للتحدى القائم في الفضاء ، كما يتسنى لنا تجنب خطر تهريب صباق تسلح جديد . ولكن علينا ، وان نفعل ذلك ، ألا ننسى الهدف الرئيسي ، وهو تخفيض شبكات الأسلحة النووية الهجومية من جانب الدولتين الأعظم تسلحا . وفيما يخص بلدي ، قام رئيس الجمهورية الفرنسية منذ سنتين ، أمام هذه الهيئة بتحديد الظروف التي تكون فيها فرنسا على استعداد للمشاركة في هذه العملية . ان استعدادنا في هذا المجال لم يتغير ولم ينقص .

وفي سياق مثل هذه العملية ، ترى فرنسا من الضروري أن تثير مرة أخرى مسألة تجارب الأسلحة النووية التي تستهدف تحديد قوتها الدفاعية ، انني أدرك أن العديد من الوفود يرى أن هذه مشكلة مؤلمة لال انتظار حلها ؛ ونحن نحترم شواغلها . لكننا ، فيما يتعلق بمثل هذه المسائل ، لا نستطيع أن نقنع بكلمات منمقة أو تميم غير دقيق . فلنتمعن في الحقائق .

لقد أجرت فرنسا حتى يومنا هذا أقل من عشر مجموع عدد التجارب النووية التي أجراها السوفيات والأمريكيون . وبدءا من عام ١٩٧٤ توقفت فرنسا عن اجراء تجارب في الغلاف الجوي ، وتتخذ جميع الاحتياطات لدى اجراء تجاربها ، وهو ما أكده بصفة خاصة فريق الخبراء الدوليين الذي قام بالتفتيش الموضوعي في العام الماضي . وهذا اجراء

لم تتخذها أية دولة نووية من قبل ، بل ولم يتم به أحد بعد ذلك . وقد كرر رئيس الجمهورية في موروا ، مؤخرا ، الدعوة التي سبق أن وجهها الى بلدان جنوب المحيط الهادئ كيما تتأكد بأنفسها ، على الموقع ، من الطبيعة غير الضارة للتجارب النووية الفرنسية . ان فرنسا ، رغم أنها غير مرتبطة بأية اتفاقات تفاوضية ، قد خفضت قوة تجاربها بحيث أصبحت أقل من ١٥٠ كيلوطنا ، وهو رقم قدمته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى هذه الجمعية عن السنوات العشر الماضية كخطوة تستحق أخص درجات الثناء . ان فرنسا تبدي حسن نيتها في كل مناسبة ، لكنها لن تسمح على الإطلاق بالمساس بمصالحها الأمنية ، ولن تتخلى عن الممارسة المشروعة لسيادتها فيما كان ممن ذلك . ان مواصلة التجارب في الواقع ، أمر ضروري للحفاظ على مصداقية قواتها . والحد من التجارب لن يكون مفيوما أو ذا دلالة الا في سياق عكس مسار التصعيد في نهاية المطاف من جانب أكثر الدول تسلحا .

ومع ذلك ، فان مناقشة مسائل الأمن الدولي لا تقتصر على مشاكل نزع السلاح

النووي .

وفي رأينا أن مؤتمر استكبولم لتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا له أهمية بالغة ، ان تشترك فيه خمس وثلاثون دولة تسعى لوضع تدابير جديدة لبناء الثقة بين الجميع .

علاوة على الخطار بنشوب صراعات تقليدية ، بدأ **شبح** استخدام الأسلحة الكيميائية في الظهور ثانية مؤخرا . وأود أن أكرر بقوة ادانة بلادى لأى انتهاك لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ أينما وقع هذا الانتهاك . ان فرنسا تؤيد وسوف تظل تؤيد جهود المجتمع الدولي ، وفي المقام الأول ، جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، للمشروع دون تأخير في وضع تقييم محايد للحقائق **بشأن** المزاغم المتعلقة باستخدام هذا النوع من الأسلحة ولم تتردد فرنسا في اعلان تأييدها للعمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح بشأن التفاوض حول اتفاقية تحظر صنع الأسلحة الكيميائية ، وتنص على تدمير المخزون منها تحت اشراف دولي .

بصورة أعم ، **يحدد تدهور الظروف الاضية في العالم من التنمية** ان لم يقص عليها تماما .  
 وهذا ما يدعونا الى **تكرار العبادة** بضرورة الرباط بين نزع السلاح والتنمية . ولقد أشار  
 رئيس الجمهورية الفرنسية الى هذه الحقيقة في عام ١٩٨٣ من فوق هذه المنصة ذاتها .  
 وفرنسا على استعداد لأن تستضيف في باريس مؤتمرا دوليا يعالج هذا الموضوع .  
 ان العمل الذي أنجزته مؤخرا اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني  
 بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية أكد ، خلال هذا الصيف ، على استعداد الجميع . لذا  
 فانه يسعدني أن أجدك هنا عرض فرنسا .  
 وانتقل الآن الى الجزء الثاني من بياني .  
 ان فرنسا ستشجب كل هجمات على الحرية أو على السلامة الجسدية والمعنوية  
 لأي فرد ، أو على كرامة أي انسان ، ولن تكل أو تمل من التصدي لمثل تلك الأعمال  
 أيما تعرضت تلك القيم للخطر .  
 لقد احتفلنا مؤخرا في هلسنكي بالذكرى العاشرة للتوقيع على الوثيقة الختامية  
 لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ويذكرنا الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة بالأمواجات العظيمة التي راودتنا في ذلك الوقت وهي : وضع قواعد أخرى للقارة القديمة غير القواعد التي فرضها التهديد أو القوة أو الايدولوجية ، واقامة علاقات جديدة سلمية لا بين الدول وحدها بل بين مواطنيها أيضا ، تقوم على سيادة كل دولة ومساواتها مع غيرها وعلى حق الشعوب في تقرير المصير مع احترام حقون الانسان والحريات الأساسية .

وإذا ألقينا نظرة على سجل السنوات العشر الماضية ، لوجدنا أنه سجل مختلف . لقد نجحت أوروبا بغير شك من الحروب التي دهمت أجزاء عديدة أخرى من العالم واحترمت حدودها وهذا هو الشيء الأساسي . ولكن التعاون الاقتصادي والمبادلات الثقافية والاتصالات بين الناس لم تتم كما كان يجب . فحقوق الانسان لا تزال تنتهك أو تتجاهل في كثير من الأحيان ، وفي بعضها بصورة خطيرة . ولذا مازال هناك الكثير الذي يجب انجازه .

وعلى الحكومات أن تكسب ثقة مواطنيها . فلنكتسب تلك الثقة بأن نكفل لهم ممارسة كل حرياتهم التي بدونها لا يمكن أن تقوم الديمقراطية صحيحة . فلنجمع مثل العائلات ولنسمح للناس بالتنقل وللأفكار بالانتشار دون قيد . ولنضمن حرية المبادلات ولننتفق على العيش مع تنوع ثقافتنا .

وكيف بفتني أن أذكر تحت هذا العنوان احدى مآسي زماننا وهي الفصل العنصرى ؟ ان السبب في النزاعات التي تزلزل المجتمع في جنوب افريقيا هو ذلك النظام القائم على نظرية ممقوتة وممارسات مخزية .

وقد أعلنت بريتوريا استجاباتها لبعض دعواتنا المتكررة ، ولكنها ليست كافية . ولن يكون لجنوب افريقيا خلاص الا بالتضامن السريع والكامل على الفصل العنصرى . ان بدء الحوار الحقيقي بين جميع الاوائف والمجتمعات والاعتراف بنفس الحقوق المدنية والسياسية لجميع أبناء جنوب افريقيا هما الأساس المستطاع والمقبول الوحيد للتفسير ، ولا يمكن أن يؤدي ما يجرى حاليا من القمع والعنف الا الى مأزق . وازاء الحالة المتدهورة شعرت فرنسا أن الوقت قد حان لاتخاذ مبادرات عملية .

فمنذ ايار/مايو ١٩٨٥ ، أعلن رئيس الوزراء عن نية الحكومة في اتخاذ تدابير ضد برتوربا اذا لم يتحقق تقدم ملحوظ في غضون فترة زمنية مقبولة . وسبب الحالة المتردية الناجمة عن فرض حالة الازارء ، استدعت فرنسا سفيرها وقررت غورا وقف أى استثمار جديد في جنوب افريقيا . ثم عطلت على اعتماد مجلس الأمن للقرار ٥٦٩ ( ١٩٨٥ ) الذى يوصى الدول باتخاذ تدابير طوعية ضد جنوب افريقيا لحمل حكومتها على بدء الحوار . ومنذ الأمامس يتخذ جميع أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروسى تدابير لهذا الغرض .  
ومنذ بدأنا العمل ، حدثت بلدان أخرى جذونا . وهذا هو الشيء الأهم . فحرية وكرامة شعب معرضتان للخاطر .

ولم يعد تصلب جنوب افريقيا في موقفها من ناميبيا مقبولا هو الآخر . وبعد سحب قوات جنوب افريقيا من أنغولا في نيسان /ابريل ١٩٨٥ ، بزغ بعض الأمل . ولكن اقامة ما يدعى بحكومة مؤقتة في ويندهوك ، وأعمال قوات جنوب افريقيا في أنغولا في ايار/مايو الماضي ثم مرة أخرى منذ أيام ، **والغارة التي قامت بها على عاصمة بوتسوانا ، كل ذلك عند** يدرك تلك الامال وساعد على وقف المفاوضات . وعلى الرغم من تلك الانتكاسات والصعوبات ينبغي ألا يتوقف المجتمع الدولي عن تأكيد أن قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) هو وحده الأساس المقبول لتسوية نهائية لمسألة ناميبيا .

وهناك نزاعات عديدة تسبب اراقة الدماء في العالم ، جالية في ركابها المعاناة والموت . وفي الشرق الأوسط تسعى الأمم المتحدة الى ضمان احترام المبادئ المنصوص عليها في الميثاق .

وتساند فرنسا كل المبادرات التي تساعد على تحقيق التقدم نحو حل النزاع العربي الاسرائيلي عن طريق الحوار والتفاوض . وهي تؤيد المبادرة التي يقوم بها الملك حسين ملك الأردن في ١١ شباط/فبراير الماضي بالاتفاق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وستواصل تقديم المساعدة والدعم كما أنها ستشجع رئيس حكومة اسرائيل في هذا الشأن .  
وحكومتى ، كما أوضحت في مناسبات عديدة ، على استعداد لأن تساند جهود من يرغبون باخلاص في العمل من أجل السلم الذى لا يمكن أن يقوم الا على أساس قرارى



مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ولكي يدوم ذلك السلام يجب أن يراعى مبدأين لا يمكن فصلهما وهما : حق إسرائيل في الوجود الآمن وحق الفلسطينيين في تقرير المصير مع كل ما يتضمنه ذلك الحق .

أما فيما يتعلق بلبنان ، الذي حلت به محنة قاسية ، فهو أيضا له الحق في السلم وسكانه الحق في الأمن مهما كانت المصائب التي ينتمون اليها . ولذا ما أكدت فرنسا أن حل الأزمة في لبنان يجب أن يقوم على احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله وسلامة أراضيه ووحدته وذلك يفترض أيضا مصالحة وأنية حقيقية بين جميع اللبنانيين . وتعمل حكومتي جادة دون كلل في سبيل تحقيق ذلك ، وتقديم المساعدة والمساندة للسلطات الشرعية في ذلك البلد .

وأود أن أذكر أيضا مصير الأفراد من فرنسيين وغيرهم من المحتجزين كرهائن في لبنان . والحكومة الفرنسية تدعو هذا الابتزاز المخزي ادانة قاطعة ، وتهيب بكل مسادر أن يساعد على العمل للافراج عنهم .

وانتقل الآن الى النزاع بين ايران والعراق وكثيرا ما أعرب المجتمع الدولي عن قلقه البالغ ازاء تلك المواجهة الرامية التي طال عليها الأمد .

ومن الضروري أن يتحقق في النهاية وقف لإطلاق النار ، وأن يقل المتحاربون قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي لم تفقد شيئا من قيمتها وأن **ينفذها كاملة** . ولكي يمكن التعجيل بالبدء في المفاوضات اللازمة ، تشجع فرنسا وتؤيد المبادرات الدولية ، وفي مقدمتها بايعة الحال العمل الذي قامت به منظماتنا .

وفي أفغانستان ، أدى التدخل الخارجي الى استمرار الحرب ست سنوات تقريبا وبدلا من أن يبدأ القتال ، فإنه ينتشر ويزداد شدة ، فتزداد معه محنة شعب مكافح شجاع . وهنا أيضا ، مثلما في كل مكان آخر ، يتماشى المعدل مع التفكير السليم . ولا تتمثل الاجابة الا في حل سياسي يضمن في آن واحد سحب القوات الاجنبية وحرية تقرير المصير للسكان واستقرار المنطقة .

اننا لنعلم أن هذه هي المبادئ التي تسترشد بها المساعي الحميدة التي يبذلها  
أميننا العام . وفرنسا تؤيدها دون التفاضل عن أن نجاحها بتوقف أولا على نوايا الدولة  
المحتلة التي تستلعب وحدها ازالة أحد الأسباب الرئيسية للمتوتر الدولي ، فممل نتمسح  
رئيس الوفد السونياتي بابا للأمل عندما تحدث أول أمس ؟

أما فيما يتعلق بالحالة المغلقة والخطيرة في كمبوديا ، فتكرر فرنسا ادانتها لاحتلال القوات الأجنبية لذلك البلد ، وتشجب التماذي في المعاناة التي تفرض على السكان المدنيين نتيجة للعمليات العسكرية التي وقعت مؤخرا على الحدود المشتركة بين الخمير وتايلند . وتؤكد فرنسا الحاجة الحل السلمي الذي يقوم على أساس انسحاب القوات الأجنبية والمصالحة الوطنية لشعب الخمير .

ان تقسيم الشعب الكوري - تلك المأساة التي استمرت طوال الأعوام الـ ٤ المنصرمة - لا يزال مستمرا . لكن بعض البوادر المشجعة ظهرت في الشهور القليلة الماضية . إذ تمكنت الأسر المقسمة في الآونة الأخيرة ، من أن يلتئم شملها مرة أخرى ، ولو لبضع ساعات . وأرى في هذا سببا لانعاش الآمال .

وفي هذه المرحلة ، أود أن أذكر الأمل الذي ينبثق من التغييرات الحادثة في قارة بأسرها ، هي أمريكا الجنوبية . فمن دواعي السعادة أن الديمقراطية آخذة في التوطد هناك . وفرنسا ترحب بذلك ، لاسيما وان الحالة الاقتصادية الصعبة وعيب الدين الخارجي الكبير قد فرضا على حكومات تلك البلدان انتهاج سياسات اقتصادية عسيرة .

أما في أمريكا الوسطى ، فمن الواضح أن النزاعات لا يمكن أن تحسم بالوسائل العسكرية ، وأنه لا بد من تشجيع بلدان تلك المنطقة على أن تجد فيما بينها - على وجه السرعة - طريقا للتفاوض . لذا ، تحظى مجموعة كونتادورا بتعاضيدنا وتأييدنا .

أنتقل الآن الى الاولوية الثالثة في السياسة الخارجية لفرنسا ، أي التنمية . ان الحاجة الملحة للتعاون بين البلدان الصناعية والبلدان النامية تنبثق من قناعة ، أشار اليها عدة مرات رئيس جمهورية فرنسا ، مؤداها أن مستقبل الشمال والجنوب مرتبطان ، وانه لا يمكن أن يكون هناك نمو دائم للبلدان المتقدمة النمو مع استبعاد البلدان النامية . وقد حقق المجتمع الدولي في السنتين الماضيتين الكثير صوب مساعدة تلك البلدان وخاصة ابان حالات الأزمات .

فمن الذى يستطيع أن ينكر أن الحكومات والرأى العام استجابا بسرعة وسخاء للمعاناة البالغة التي تعرضت لها البلدان الافريقية ؟ وأود أن أثني على المبادرات التي اتخذها الأمين العام السيد خافير بيريز دى كوييار ، وعلى وجه الخصوص، تنظيمه لمؤتمر المانحين بجنيف في آذار/مارس الماضي ، وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لعطيات الطوارئ في افريقيا .

ان حملة المعونة هذه لم يسبق لها مثيل . اذ جمع لافريقيا ما يقرب من ٧ مليون طن متري من الحبوب - وهذا رقم كبير يتناسب وحجم المأساة الواقعة . وكما أوضح ممثل الرئاسة من فوق هنا المنبر ، أسهمت فرنسا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في ذلك الجهد . لكن المشكلة الأساسية تكمن في تغادى تكرار هذه الحالة مرة أخرى ، وهذا يعني ضمان استئناف عطية التنمية على أساس دائم .

من الضروري ادامة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية . وستسهم فرنسا من جانبها بأكثر من ٥٥ ر. في المائة من اجمالي ناتجها القومي الاجمالي في عام ١٩٨٥ ، وذلك رقم يقترب من هدفها لعام ١٩٨٨ وهو ٧٠ ر. في المائة .

ان البلدان الأكثر فقرا تستحق أن نوليها اهتمامنا على وجه الأولوية لانه بدون تدفق متزايد من الموارد المالية سيكون من الصعب على تلك البلدان ، ان لم يكن من المستحيل ، أن تواجه - بصفة خاصة - مناخا اقتصاديا دوليا غير موات . ويمثل انشاء الصندوق الخاص بافريقيا تحت رعاية وارشاف البنك الدولي ، وقد اسهمت فيه فرنسا اسهاما قيما ، خطوة هامة في ذلك الاتجاه .

لقد اقترحت فرنسا - على أمل استئصال المجاعة - على شركائها الصناعيين " خطة لافريقيا " تقضي بين جملة أمور أخرى بزيادة التنمية الزراعية وأعداد برنامج منسق لمواجهة التصحر . ومما يدعو للسرور أن تلك الخطة اعتمدت وأن الخبراء يقومون الآن بعمل من شأنه أن يمكن من تنفيذها قريبا .

وأخيرا ، أود أن أؤكد هنا على اعترام الرئيس الفرنسي الدعوة الى مؤتمر دولي معني بحماية الغابات ، يعقد بباريس في شباط/فبراير المقبل . ويمكن لذلك

المؤتمر ، بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية الأخرى المعنية - وخاصة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الوحدة الإفريقية - أن يقترح حولا محددة لشواغل البلدان التي ترى غاياتها تتلاشى ويتلاشى معها عادة كل شكل من أشكال الحياة . تلك الجهود كانت استجابة لأكثر الحالات حرجا . أما بالنسبة للحالات الباقية ، فقد شهد العام الماضي تحسنا نسبيا في الوضع في العالم الثالث . لكني أود أن أتقدم ملاحظتين بشأن هذا الموضوع . فأولا وقبل كل شيء ، يرتبط هذا التقدم بالتحسن الاقتصادي في البلدان متقدمة النمو . وقد تحدد هذا الاتجاه من خلال الانخفاض النسبي للأسعار الحقيقية للفائدة وارتفاع قيمة الدولار . لكن هذه الظواهر ولئن كانت ايجابية ، ظواهر دورية وقصيرة الأجل أساسا ومن ثم تظل غير مؤكدة الاستمرار . فدعونا نأمل أن تساعد المقررات التي اتخذها وزراء مالية البلدان الأكثر تصنيعا ، هنا في نيويورك يوم الأحد الماضي ، على توطيد هذا الاتجاه .

أما النقطة الثانية فهي أنه يتعين علينا أن نتوخى الحذر ازاء الافراط في التفاؤل فمن المسلم به ، انه يتسنى بمرور الوقت التحكم في مشكلة الديون الدولية بفضل العمل المشترك لنادى باريس والمصارف وصندوق النقد الدولي ، وصفة خاصة بفضل سياسات التكيف الباسلة شديدة التقشف التي انتهجتها البلدان المدينة وشعوبها . ومع ذلك ، يجب أن نظل على حذر .

ان تحسن الحسابات الخارجية يمكن أن يتأتى على حساب تخفيض دخول السكان ، وهذا وضع لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة\* . فخدمة الديون الأساسية وفوائدها لاتزال تبتلع قدرا كبيرا من حصيله الصادرات السنوية ان لم تكن تبتلعها كلها .

ومع ذلك ، فان الطبيعة الهشة لهذا التحسن واضحة بجلاء اذ لاتزال قارة بأسرها هي التي ذكرتها توا ، أى افريقيا ، على هامش هذا التقدم ، بل أنها

\* عادة الرئيس الى مقعد الرئاسة .

A/40/FV.10

لاتزال معرضة لاستفحال الفقر . ونفس الخطر سيحقيق بالقارات الأخرى . وما لم نتمكن من توجيه رأس المال بشكل مستقر من البلدان متقدمة النمو الى البلدان النامية - التي لاتزال احتياجاتها المالية احتياجات هيكلية - فسيزداد الموقف سوءاً .

وهنا ، لا يمكننا أن نرضى بالاتجاه الذي ساد في السنوات القليلة الماضية والذي اتسم بالتباطؤ في الاستثمار المباشر وانخفاض ما تقدمه البنوك من ائتمان وسداد دفعات للمؤسسات المالية متعددة الأطراف تزيد كثيراً عن المسحوبات . وقد أدى هذا كله الى عكس مسار تدفقات رأس المال بين الشمال والجنوب . فالبلدان النامية تدفع الان للبلدان الواقعة في الشمال أكثر مما تتلقى منها .

ومن الضروري تحسين آليات ادارة الديون القائمة حالياً من خلال تزويد البلدان النامية بتمويل يتكافأ واحتياجاتها . وهذا هو الهدف من نداءات فرنسا المتكررة لزيادة رأسمال البنك الدولي ، واصدار حقوق سحب اضافية خاصة ، وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية بصفة عامة .

ومما تخشى منه أيضاً ان تكون لتباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي ، مع وجود نمو غير متكافئ في أوروبا واليابان - آثار خطيرة على البلدان النامية ، فتخفق ضغوط الحماية المتزايدة في الشمال البلدان النامية عن طريق الحد من امكانياتها التصديرية . وبالتالي الحد من قدرتها على سداد الديون .

ان زيادة الحوار بين البلدان الصناعية الرئيسية يؤدي بالتأكيد - كما ذكرت منذ برهة وجيزة - الى تحسين المناخ الدولي . ولا بد من تصعيد ذلك الحوار في جميع المحافل الموجودة وفي جميع المناسبات . اذ ان الأوان للنظر جدياً بشكل شامل في هذا الموضوع .

واسمحوا لنا أن نسوق مثالا آخر متعلقاً بالشؤون النقدية . وقد طالبت فرنسا في مناسبات عديدة - وبصفة خاصة عندما تكلم رئيس الجمهورية في هذه الجمعية منذ

سنتين - بعقد مؤتمر نقدي دولي للسعي الى تحديد خطوط ارشادية جديدة من شأنها أن تقلل التذبذبات النقدية وتجعل أوضاع النقد أكثر استقرارا . والبلدان الصناعية ومجموعات من البلدان النامية ، خاصة بلدان عدم الانحياز ، تدعو الى تحرك مشابه ، إذ أنه من خلال هذه المناقشات وحدها يمكننا فقط أن نحرز التقدم الذي يحتاجه العالم حاجة ماسة .

ان فرنسا ، من جانبها ، على استعداد للحوار والعمل . ومازالت تصر بقوة على هذا الموقف في المجالات النقدية والمالية والتجارية .

لقد أثار الحوار بين الشمال والجنوب في وقت ما الكثير من الآمال ، ولاسيما داخل منظماتنا . ولكن المفاوضات الشاملة لم تجر أبدا ، ولم تثمر الاجتماعات التي عقدت بين الخبراء في المحافل الدولية الا عن عدد قليل جدا من النتائج الملموسة . واليوم ، يجري وضع وتطوير النهج التي تقوم على أساس الاستراتيجيات القطاعية التي تدمج معونات الطوارئ وتعطي الأولوية للتنمية الريفية والتدريب . ويوافق بلدى على هذه النهج التي تلي احتياجات العصر . ومع ذلك ، فمازالت هناك ضرورة لأن تضع ، دون ابطاء ، تلك الاصلاحات التي تؤدي الى احداث التغيير الدائم والعميق في العلاقات بين الدول لصالح شعوبها ولصالح حريات الأفراد وحقوقهم الأساسية .

وفي استعراض المهام الرئيسية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة ، كان علي أن أسلم بأن الأوضاع العالمية الراهنة غير مرضية على الاطلاق . اننا نحتاج للأمم المتحدة أكثر من ذي قبل ، فهي أفضل محفل للاجتماعات والمناقشة . وخلال الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ، ستتاح لنا مناسبة خاصة نؤكد فيها على ضرورة أن يسود التفاوض في تسوية المنازعات ، وأن يسمو التضامن على الأنانية .

ومع ذلك ، فان لهذه الصورة القاتمة المؤسفة جوانبها المشرقة وآفاقها المشجعة . وأود أن اختتم بياني بملحوظة ايجابية هي أن أذكر مشروعا تعتر به بلادى وتقدره كثيرا . وأشير بذلك الى عملية بناء أوروبا .

منذ أربعين سنة مضت ، كانت أوروبا ميدان حرب مدمرة . فما الذى صارت عليه اليوم ؟ لقد اندمجت أوروبا في اتحاد لم يسبق له مثيل في التاريخ ، وأصبحت تشكل قوة للسلم والتوازن في العالم - اتحاد تعلم دروسه من الماضي ويمارس ، فيما بين أعضائه ووجهها لوجه مع بقية العالم ، اسلوب التسوية السلمية في حل الخلافات ، ويتضامن مع أكثر البلدان فقرا .



لقد استعرض الزميل ممثل لكسمبرغ الخطوط الرئيسية لأعمال الاتحاد الستي يكفي أن أخصها في عبارات موجزة هي : التوسع المقبل في عضوية الاتحاد ليضم اسبانيا والبرتغال ، وتجديد اتفاقية لومي مع ٦٦ بلدا في آسيا والكاربي والمحيط الهادئ ، واقامة علاقات مباشرة مع البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا ، فضلا عن الأعمال الستي تجرى حاليا لتحسين مؤسسات الاتحاد وقدراته التقنية بمشروع يوريكا ، وذلك للاتجاه صوب أوروبا المواطنين وأوروبا الموحدة سياسيا . حقيقة ، سيظل بناء أوروبا واحدا من أكبر مشاريع النصف الثاني من هذا القرن .

وختاما ، أود أن أقول ان فرنسا ترغب في أن تواصل ، جنبا الى جنب مع الآخرين ، عملها سعيا في سبيل تحقيق السلم . لقد انصتت فرنسا الى تلك الرسالة القادمة عبر التاريخ . والى اولئك الذين يحزنهم مستقبل العالم ، تود فرنسا أن تجيب معهم اليوم باسم المبادئ التي كانت حجر الزاوية لأعمالها قبل أربعين عاما .  
خطاب السيد فيليب غونزالس ، رئيس حكومة مملكة أسبانيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية الآن الى خطاب سعادة السيد فيليب غونزالس ، رئيس حكومة مملكة أسبانيا .  
اصطحب السيد فيليب غونزالس ، رئيس حكومة مملكة أسبانيا ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن يدهش أحد اذا ما أخذت بضع دقائق من مهام البروتوكول ، كأسباني ورئيس للجمعية العامة ، أود أن أرحب برئيس وزراء حكومة بلادي السيد فيليب غونزالس الذي يتحكم في مصائر أمتي . وبصفتي رئيسا للجمعية العامة يشرفني عظيم الشرف أن أرحب برئيس حكومة مملكة أسبانيا ، معالي السيد فيليب غونزالس وأدعوه الى القاء خطابه .

السيد غونزالس (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أعرب أولا عن ارتياح الحكومة الاسبانية وشعورها بالفخر ان تراكم ترأسون هذه

الدورة للجمعية العامة التي تحتفل فيها الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الأربعين لانشائها . ان خبرتكم المهنية الطويلة وصفاتكم الشخصية المعروفة ، لتضمن لهذه الدورة أن تعمل في ظل أفضل الظروف .

وأود أيضا أن اشير الى المهارة والبراعة التي أدار بها سلفكم السيد لوساكا سفير زامبيا ، الدورة السابقة للجمعية العامة .

وأخيرا ، أود أن أهنيء السيد بيريز دى كوييار الأمين العام على صفاته العظيمة وتغانيه في أداء مهامه .

لقد حضرت الى هذا الاحتفال لكي اشارك أسرة الأمم المتحدة العظيمة تمنياتها ومخاوفها ، آمالها وشكوكها ، تطلعاتها ودواعي خيبة أملها . لقد جئت الى هنا أيضا لكي نقيم معا أربعة عقود من الخبرة والتجربة والعمل من أجل ايجاد السبل الموصلة الى حل مشكلات كثيرة مازلنا نواجهها . وبإيجاز ، أتيت لكي أحاول المساعدة في جعل هذه المنظمة ، التي هي مستودع آمالنا العديدة ، أكثر كفاءة وأكثر ديناميكية - أما متحدة أكثر فأكثر .

ان هذا الاحتفال المشترك يجب أن يؤدي الى الايمان الجماعي بالأمم المتحدة ، والى اسلوب للارادة السياسية ، حتى لا تظل خططنا مجرد كلمات تلقى في مناسبات عديدة وتوضع في أرشيف هذه المنظمة ، شأنها في ذلك شأن مشروعات جديدة أخرى كثيرة .

لقد مضت أربعون عاما منذ أن وضع مجموعة من الساسة المحنكين الأسس لنظام دولي جديد عماده الأساسي هو الأمم المتحدة ، في عالم عانى من الفقر الناجم عن حرب أدت الى الموت والدمار في كل أركان المعمورة . ان واضعي الميثاق لم يقصروا أنفسهم على استخلاص الدروس التاريخية المستفادة من عصبة الأمم ، ولكنهم أرادوا انخفاء تعبير قانوني جديد على الرغبة في الاخاء التي يشعر بها جميع البشر .

ومن ثم ، تعتبر الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الجهود من أجل احلال السلم والأمن الدوليين ، والعمل على تعزيز العلاقات الودية بين الشعوب ، وتشجيع التعاون الدولي في سبيل حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وكذلك تعزيز الاحترام لحقوق الانسان وحرياته الأساسية .

وقد اتجهت انظار العالم ، بمشاعر مفعمة بالأمل ، صوب مدينة سان فرانسيسكو، الى تلك المحاولة التي ترمي الى تنظيم تعايش الأمم حول مثل السلم والعدالة والحرية . ولكن ، لم يمر وقت طويل حتى خيم شبح الحقائق القاسية على هذه اللحظة التاريخية وعلى الأمم المتحدة ، حقائق المواجهة السياسية التي قسمت العالم الى معسكرات متعادية . وفي أجزاء مختلفة من هذا الكوكب ، تفجرت مرة أخرى تلك الصراعات التي تغذيها المنافسات القديمة والجديدة . ووضعت العقبات أمام الخطط التي تهدف الى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس أكثر انصافا . في حين استمر ملايين البشر في المعاناة من التمييز والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية .

لقد اشرت في بداية بياني الى اصول ومفاهيم الميثاق ، وكذلك الى اولى اصطواناته بالواقع ، لاني انتهي الى حيل من الاسبان ، ولد في العترة التي انتدعت فيها الأمم المتحدة . فناد كنا وقتها في " ريعان شبابتنا " ، بتعبير الشاعر الاسباني انطونيو ماشادو ، وكنا نستعمل نسخا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان كأداة للكفاح السري ، كنا نوزعها على مواطنينا ككتيبات ظل النظام الشمولي القائم وقتئذ يهتبرها منشورات هدامة ، لان حقوق الانسان الأساسية لم تكن بالنسبة لنا مجرد حقوق للحياة كما كانت بالنسبة لآخرين غيرنا ممن ينتمون الى جيلي في سائر ارجاء العالم ، بل كانت غريفا تحق في اسبانيا بالوسائل السلمية . ومع ذلك ، لم تكن تلك الحقوق بالنسبة لنا مجرد مثاليات يوطوية او اهدافا لا سبيل للسي بلوغها ، والدليل على ذلك وجودنا في هذه الجمعية بوصفي رئيسا لحكومة اسبانيا التي اختارها شعبنا بارادته الحرة والسيادية .

لهذه الاسباب ، فانتني لا انفي هنا عبارات خطابية او اسوق عبارات مبالغة حين اؤكد من جديد امام هذه الجمعية الالتزام الثابت لشعب وحوكمة اسبانيا بالدفاع عن مبادئ الميثاق والتمسك من اجل تحقيق اهدافه ، بل اعبر ، على العكس من ذلك ، عن ايمان عميق نشأ عن تجربة صعبة لكنها مشجعة خاضتها امتنا في السامى القريب . هذه المعالم لتجربتنا الخاصة تؤثر بورها على نظرتنا الخارجية وتتجلى في الموقف الذي اتخذناه تجاه المشاكل الدولية .

ومن المؤكد ان عالمنا ما زال بعيدا للغاية عن العالم الذي كان واضعو الميثاق يريدون بناءه . فالمجتمع الدولي يمر بغترة من عدم اليقين والبلبله التي تبيد وكماتحان للمبادئ الواردة في الميثاق ، بل وتثير التساؤلات حول سلطة منظماتنا وفعاليتها . اننا جميعا نعاني من مناخ التوتر الدولي الذي يمثله استمرار الصراعات الدولية والتكديس غير المتكافئ للأسلحة التقليدية واكثر من ذلك للأسلحة النووية ، بل ايضا ، كما قيل في هذه المناقشة ، من وجود اختلالات اقتصادية واجتماعية خطيرة وانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الأساسية يعانيتها الملايين من البشر . كل هذا : الحرب والفقر والتمييز ، معروف امره بشكل مباشر في كل ركن من اركان العالم عبر وسائط الاتصال القوية في مجتمعات اليوم ، وهي معرفة تؤدي لدى البعض الى ذبابة الأمل ، وتسبب كثيرين باليأس .

انا لا أنور اجراء تحليل شامل لكل مشكلة من مشاكل المجتمع الدولي ، ولا انسون ان التنص العذر للمسؤوليات التي قد يتحمل بها كل منا في شأن تلك المشاكل ، كما لا انسى الاكتفاء بالقاء الميانات الخطابية التي تنطرون على الكثير من النوايا الحسنة وتعترف المسمى الواقعية . بل اود فقط ان اطلع بمسؤولية الاسام في عملية التأمل المشتركة التي ينبغي ان يحزننا عليها هذا الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء هذه المنظمة التي بغيت وسهلا بل باقية مهما كانت رغبات اعضائها ككل .

واذى اعتاد بأن المشاكل الكبرى الثلاث التي تواجه عالم اليوم ربما كانت ستصبح اكثر خطورة عما هي عليه لو انم تكن الأمم المتحدة موجودة . وهذه المشاكل الثلاث : السلاح التسلح وانتهاك حقوق الانسان والأزمة الاقتصادية الدولية الحاضرة ، تشكل تحديات لا أهداف الأمم المتحدة في السلم والحرية والعدالة . وبسبب نطاقها وتعدد اسبابها فانها تهتم البشرية كلها بدرجات تزيد او تقل . وعلاوة على ذلك ، فانها متشابكة بحيث اننا نستطيع ان نؤكد ان السلام ضروري ، وان لم يكن شرطا كافيا للتهدئة والتهدئة بين الكبارين الآخرين اللذين نواجههما . وفيما يتعلق بقدرتنا على مواجهة هذه المشاكل وايجاد حلول لها ، فانها ستتوقف عليها الحكم الذي سيصدره التاريخ على الأمم المتحدة ؛ ويجب الانخساع انفسنا ، فان ذلك سيكون حكما علينا جميعا ، نحن الزعماء السياسيين الذين نحدد بنسكل جماعي مسار منظمنا .

ان الانفراج الدولي يعتمد بوصفه السبيل الى السلم على نزع السلاح . وحالمة بيان النسلح الفعلية اكثر من صعبة للأمل . فهي حالة تصيب اي حسن اخلاقي بالصدمة وتقربنا جميعا من الانتحار الجماعي .

ان الدول الكبرى تواصل عدم الاكترات لنوصيات الأمم المتحدة ، فهي سادرة في استثمار اموال ضخمة في الترسانات النووية ذات القدرة الهائلة على تدمير كوكبنا . وكما لو لم يكن القضاء على الحياة الانسانية مرة واحدة كافيا ، بيد واننا قد عهدنا العزم على تكديس اسلحة تكفي القضاء على كل اثر للحياة على هذا الكوكب عدة مرات . ومن ناحية اخرى ،

سلحت بلدان نامية كثيرة انفسها بأسلحة تقليدية مكلّفة تتجاوز بكثير احتياجاتها الدفاعية . وتتجاهل كلتا المجموعتين من البلدان الأموات الكثيرة التي تطالب بتوجيه تلك الموارد الى القضاء على الفقر والجوع . ونحن نأمل ان يتيح لنا الاجتماع المفيل لمؤتمر نزع السلاح والتنمية حافظا قويا في هذا المجال .

خلال دورتها الماضية ، بحثت الجمعية العامة حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استئناف مفاوضات بشأن تحديد الأسلحة دون تأخير او شروط سبققة . ومن المناسب اليوم ان نعرب عن الشعور بالارتياح والرضا الذي شعر به المجتمع الدولي لاعادة فتح باب هذه المفاوضات ، التي تتجاوز نتائجها وآثارها نتائج وآثار مجرد حوار ثنائي .

ولا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله ازاء التحدي الذي لا يمكن تجنبه فيما يخص نزع السلاح وتحديد الأسلحة . والواقع انه في ظل زيادة سرعة وتعميق سباق التسلح ، فان السبيل الى نزع السلاح بيد واطول من اي وقت مضى ، ومع ذلك فاننا لا يمكن ان نسمح لانفسنا بأقل تشييط للهمة عندما نعالج المسائل المتعلقة ببقائنا وما سنخلفه للأجيال المقبلة . والام المتحدة لم تبق خاملة في مواجهة هذا التحدي . فقد اعتمدت اتفاقات هامة كخطوة اولى نحو تحقيق الاهداف التي حددناها لانفسنا . كما شجعت انشاء مناطق واسعة حاليقة عن الأسلحة النووية ، وكانت مدخلا للمفاوضات متعددة الأطراف التي تمضي ببطء ولكن بمثابرة في مؤتمر نزع السلاح في جنيف .

وينبغي لنا ان نصر مرة اخرى على ان الخطوات التي اتخذت بالفعل يجب اكتمالها من خلال التصميم القوي للدول الكبرى على التوصل الى اتفاقات هامة يكون من شأنها ان تفتح الطريق امام عهد جديد من الثقة والأمن المتبادل . هذه شروط اساسية يكمل بعضها البعض من اجل وضع تدابير لنزع السلاح يمكن التحقق منها كأساس صلب للانفراج . وبالإضافة الى هذه المشاكل الهيكلية ، هناك مواقف صراع ذات طبيعة خطيئة بصفة خاصة . وسوف اشير الى اثنتين منها فقط ، مع التأكيد بأن هذا لا يعني عدم وجود

اهتمام بالمشاكل الاخرى من جانب ان منا ، وخاصة من جانب حكومتي . هاتان المشكلتان هما : المراعات التي كالصراع الدائر بين ايران والعراق ، وحالات الاحتلال التي كاحتلال ايرلندا وكمبوتشيا وتامبيا .

ان الصراع في الشرق الأوسط ، بما ينطوي عليه من معاناة انسانية لا تنتهي وآثار هائلة في زعزعة الاستقرار ، مستمر دون ان تكون هناك اى علاقة على قرب التوصل الى حل سلمي عادل له . ومثل هذا الحل لا بد ان يستند على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وحق كل الدول في المنطقة ، ومنها اسرائيل ، في ان تعيّن في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وتتابع حكومة اسبانيا باهتمام وبأمل الجهود المشكورة التي تبدل الان لفتح طريق نحو السلام من خلال الحوار بين الأطراف المعنية مباشرة على اساس المبادئ التوجيهية المحددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وقد اعربنا علنا عن تأييدنا لتلك المبادرات .

ان الأزمة في أمريكا الوسطى لا تزال تلغي بشبح التلايل على المنطقة بأسرها . وقد نجح العمل الشجاع لمجموعة كونتادورا حتى الآن في احتواء الصراع وتجنب انتشاره . ومع ذلك ، فإن الجذور العميقة للأزمة ، أي الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير العادلة التي ازدادت ترددا نتيجة للاتجاه المتزايد نحو صبغ المنطقة بالمهينة العسكرية ، لا تزال تتسبب في تردى الأحوال المعيشية وفي أمن سكان المنطقة .

وفي ظل هذه الظروف ، فإن مجموعة كونتادورا تحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى ، إلى التأييد القوي من جانب المجتمع الدولي بأسره ، وبصفة خاصة من البلدان ذات الروابط الخاصة بالمنطقة ، بغية وضع إطار لتعايش سلمي في أمريكا الوسطى يضمن الاستقلال ووحدة الأراضي وعلاقات العودة والتعاون بين كل البلدان في المنطقة ، فضلا عن الحرية الكاملة لشعوبها .

وبهذا المعنى ، فإنه مما يثير الأمل ان نرى التأييد الذي تحظى به مجموعة كونتادورا من جانب البلدان الأربعة في مجموعة ليما ، فضلا عن الاحتفالات التي تفردها قنوات التعاون بين بلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي بما في ذلك اسبانيا والبرتغال . اما المشكلة الثانية الكبرى التي نتاجها فهي الانتهاك المنهجي لحقوق الانسان في عدد من البلدان ، وعدم اهتمام قادة هذه البلدان بالنداءات التي توجهها هذه المنظمة .

وفي الوقت نفسه ، لا بد ان نعترف بأن ما حدث هنا من شجب قد اتسم احيانا بالانتقائية ، والمنافشات التي تمت فيما يتعلق بالحقوق الجماعية والفردية قد اخفت غالبا صراعا في المصالح العقائدية .

ولكن في اجزاء كثيرة من العالم ، لا تزال المعتقدات السياسية او الدينية حائزا للاضطراد او النعني ان لم يكن للتعذيب او الاختفاء القسري . ان استقلال العمال وعدم تقديم الحماية لهم وحتى تشغيل الأطفال لا تزال من الأمور السائدة في أماكن كثيرة . ان التمييز العنصري ، وهو من اخطر الاهانات وأبغضها لحقوق الانسان ، لا يزال



يعارض في كثير من المجتمعات ، وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها بصفة خاصة حكومة جنوب افريقيا قد اظهرت مرة اخرى جانبها التمييزي مما أدى الى مزيد من المعاناة لأغلبية السكان ، الأمر الذي يحمل في طياته بدور عدم الاستقرار الاقليمي .

وينبغي لمنظمتنا ، ومعها المجتمع الدولي ، ان تدير في صوت واحد ويشكّل فاعل انقياكا من احطرات انتهاكات واحططها لحقوق الانسان في مصرنا . والتدابير التي اعتدت مؤخرا من جانب عدد كبير من اعضاء المجتمع الدولي توضح على نحو عظيم الأهمية التي تعطى لهذه المشكلة وسرورة تحفيز عدم حقيقي فيها . ان اختفاء هذا النظام المؤسسي للتعزيز العنصري هو وحده الذي يمكن ان يعيد كرامة الانسان الى اقلية السكان في جنوب افريقيا ، ويضمن مستقبلا من السلم والانسار في الجنوب الافريقي .

ومن على هذه المنصة ، أود ان اوجه نداء الى سلطات جنوب افريقيا بأن تطلق سراح نيلسون مانديلا فوراً وبغير شروط ، هو والسجناء السياسيين الاخرين بحية ايجار مناح يسمح ببدء حوار قد يؤدي الى تجنب الكارثة المحتطة .

وبواجهة التحدي الناشئ عن انتهاكات حقوق الانسان ، استهلت الأمم المتحدة عصرا جديدا تمكنت فيه من انشاء الوسائل الدولية التي تنبش بحرية الانسان وكرامته والدفاع عنهما . واليوم ، اصبح من الممكن ان تحاسب الدول على اعمالها .

ان بامكان اسبانيا ان تقول بصورة مشروعة انها عي للبيعة البلدان التي وافقت تلخائيا على ان تخضع للرقابة الدولية ، سواء من جانب الأمم المتحدة او من جانب الرقابة الصارمة من جانب مجلس اوروا .

ان الدفاع عن حقوق الانسان يعني ايضا حماية المواطنين من الارهاب الذي يهدد بشكل مطلق الى القضاء على التعاضل والحرية . والارهاب ، مثل العاشية ، يحاول فرض ذاته على المجتمع الدولي بالقوة . وهذا النمط الجديد للاستبداد التي تنصرف في حياة الانسان وحرية بهسوة ، تكتسب يوميا عنصرا دوليا ، ولذلك فالاستجابة لها لا بد وان تكون دولية ايضا .

ان الأزمة الاقتصادية الدولية لها آثار خطيرة في العديد من بلدان العالم ، ولا سيما أقل البلدان نمواً . فالانتعاش الطفيف في النشاط الاقتصادي وكذلك في التجارة الدولية لم يؤثر على مناطق واسعة في العالم ، كما ان ذلك لم يسمح بأن تقلص نسبة السكان الذين المشكلت استعماء في البلدان الصناعية وافساداتها ، وأقصد بذلك البطالة والتخلف التكنولوجي .

اما بالنسبة للدين الخارجي للعديد من البلدان النامية ، فهو مشكلة من المشكلت الرئيسية التي يعاني منها المجتمع الدولي اليوم ، والتي جانب الكوارث الطبيعية التي ادمنت ظوينا لما اصاب انقائنا في الكسريك عقب تعرضها للزلزال ، هناك زل مالية ايضاً . وأهم ما فيها مسألة الدين المترتب على البلدان المدينة التي تتعرض لاعباء هائلة ، وكذلك بالنسبة للبلدان الصناعية ايضاً ، ان نؤدى بها الى حالة ضعف في اسواقها المالية . وحسي في النهاية ذات اهمية ايضاً بالنسبة للاقتصاد الدولي برمته .

ان التاورات التي حدثت فيما يزيد بقليل عن عشر سنوات والتي ادت الى الصعوبات الحالية لها تاريخ معقد . ولكن الجدير ذكره ان المسؤولية عن اصل هذه المشاكل جبرى توزيعها بشكل واسع . ويهم ان نعرف ان مشكلة الدين ليست مظهراً منفرداً ، بل انها تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية في العالم المترابط ، وهذا مجال المشكلة يقع على عانق جميع البلدان ، سواء كانت البلدان دائنة او مدينة .

وبالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ، فان اسهامها الحتمي في حل هذه المشكلت يجب ان يتركز على تطوير سياسات الاصلاح والتكيف الاقتصادي . وهذه بدورها تتطلب برامج تقشف ، ولكنها تتطلب ايضاً تحديث الانظمة الانتاجية والموارد . هذه هي سياسات اقتصادية صعبة اعرفها جميعها ، وهي غالباً ما تكون محط انتقاد من قبل عديبي الصبر ، ويرد عليها بافتراحات بسيطة بعدر ما هي مزللة . ولكن هذه السياسات تستحق احترامنا وتشجيعنا ومساعدتنا ، وينبغي ان نؤيدها خصوصاً عندما نجد انها تعتمد من جانب حكومات ديمقراطية لا بد لها من بذل جهود كبيرة بغية ايجاد السبل التي تتيح لها التغلب

على الأزمة والمحافظة على الحريات التي حصلت عليها بأثمان فادحة . وينبغي ان يعبر  
 عن الاحترام والمساعدة عن طريق التعاون الفعال .  
 وعلينا ان ندرك انه مهما كان عزم وتصميم البلدان المدينة على تطبيق سياسات  
 التكيف ، فان شمة حدا تصبح بعده المطامح التي لا يمكن انكارها في الكرامة الانسانية  
 مصدرا للتوترات الاجتماعية التي يصعب مقاومتها . وبالتالي ، يصبح من الضروري انه حين  
 تمارس هذه البلدان سياسات اقتصادية مقبولة ، يمكن لها ان تعتمد على تعاون دولي  
 فعال يسمح لها بتطبيق اعمالها ضمن حدود مقبولة ، وفي نفس الوقت يسمح لها بحل  
 جو يحمل الأمل الى شعوبها . ان تعاون البلدان الدائنة لا يمكن حصره في المشكلات  
 المالية لكل قضية على حدة ، او معالجة مشكلة الديون كقضية منعزلة عن غيرها .  
 والحقيقة ان السياسات النقدية والمالية والتجارية للبلدان الصناعية تؤثر بشكل  
 مباشر وهام على البلدان النامية وعلى قدرتها على الدفع .

وتنشأ عن ذلك المفارقة التي مؤداها ان الدول الصناعية تنتهج سياسات مالية مفككة بينما تضطر البلدان المدينة تحت وطأة ضغط القيود الخارجية الى الاستماتة في سبيل الحفاظ على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية بغض النظر عما تتكبده في بعض الأحيان من خسارة اجتماعية وسياسية فادحة . بل ان الأمر الأكثر منافاة للمضيق هو مطالبة الدول المدينة بانتهاج سياسات تستهدف اجراء تغيير هيكل في الوقت الذي تلجأ فيه الدول الصناعية بشكل متزايد الى الاجراءات الحماية كوسيلة لتلافي التكيف مع ظروف العالم الاقصادى المتغيرة .

ومن ثم فان مشكلة الديون تتطلب من الدول المدينة بذل الجهود وضبط النفس كما انها تقتضي من البلدان الصناعية تعاوناً مكثفاً ومحدد المعالم يتجاوز كثيرا الاتفاقات المالية المتعلقة باعادة التفاوض بشأن الديون .

ولا يسع اسبانيا ، نظرا لصغر حجمها الاقصادى نسبيا ، ان تأمل النهوض بدور ريادة في التصدى لهذه المشاكل ولكنها لن تتساق وراء افراء الشعارات الطنانة التي لا تتطوى على اى ادراك للمسؤولية . ونحن نرى ضرورة التغلب على الصعوبات القائمة من خلال التعاون الدولي في اطار زمني ملائم على ان توضع في الحسبان مصالح جميع الاطراف المعنية .

واستطيع ان اؤكد للجمعية العامة ان اسبانيا شأنها شأن غيرها من الدول ، لها مصالحها الذاتية في هذه المسألة وانها تتفهم بعمق مشاكل الدول المدينة التي تربطها ببعضها علاقات وطيدة ومن ثم فهي على استعداد للاسهام في هذا التعاون وحفزها ، وتحقيقا لهذه الغاية ، فاننا سندافع عن هذه الراء في جميع المحافل الدولية التي نشارك فيها والتي سننضم اليها في المستقبل القريب مثل الاتحاد الاقصادى الاوروبى .

تلك بايجاز ، هي الصورة المقلقة التي تتهدى من أى نظرة سريعة على العاحنة الدولية ، فذلك ليس العالم الذى نصبو اليه أو الذى حملنا ميثاق الأمم المتحدة على الايمان به . وبالرغم من ذلك فقد فعلت هذه المنظمة الكثير من اجل تحقيق السلم وتقدم الانسانية خلال السنوات الاربعين الماضية .

ان حكم الرأى العام العالمي على الأمم المتحدة يتوقف الى حد كبير على مدى اسهامها في صون السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد من الظلم ان ننسى ان المنظمة اسهمت في الحيلولة دون تفجر العديد من حالات التوتر وتحولها الى مواجهات سافرة وفي تخفيف حدة آثار الصراعات المحلية . وقصارى القول ان التزام كافة الدول بأن تبرر في هذا المحفل اعمالها في المجال الدولي يزيد من الخسارة السياسية التي تتكبدها اى منها نتيجة انتهاجها اى سلوك يتنافى مع الميثاق نصا وروحا .

وثمة مجالات اخرى يبذل فيها عمل الامم المتحدة من خلال المنظور التاريخي عملا جديرا بالاعجاب والثناء . ولا يسعنا الآن وقد اشرفنا على الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الا أن نذكر الدور الرئيسي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في عملية انهاء الاستعمار وتأثيرها الحاسم في دفع عجلة هذه العملية .

ومن الحقيقي ان بعض المسائل مازالت معلقة ولكن هذه المنظمة اعدت لها جميعا اطارا مناسبة للحل سواء كان ذلك من خلال ممارسة حق تقرير المصير او تطبيق مبدأ السلامة الاقليمية .

ومن بين تلك المسائل المعلقة والتي تمس بلادى مباشرة ، اود ان أشير الى قضية جبل طارق . فقد اتخذت اسبانيا والمملكة المتحدة مؤخرا خطوة هامة في اتجاه الحل النهائي لهذه المشكلة وذلك عندما توصلتا الى اعلان بروكسل الذى ينص على بدء المفاوضات بشأن جميع المسائل بما في ذلك مسألة السيادة . ونحن واثقون من اننا سنتمكن في ضوء توجيهات الامم المتحدة من انهاء نزاع لم يعد يوجد اى مبرر لاستمراره بين دولتين تربط بينهما العضوية المشتركة في المؤسسات الاوروبية .

وما يبعث على الاسف ان الجهود المبذولة في مجال انهاء الاستعمار ليست كافية كما ان الكثير من البلدان مازال يتخبط في دائرة الفقر الذى يزداد سوءا نتيجة للكوارث الطبيعية . وفي هذا المجال ايضا بذلت الأمم المتحدة جهودا ضخمة من خلال انشاء

برامج تمويلية وانمائية ومن خلال التعاون التقني والمساعدات الانسانية والغوثية التي استفاد منها الملايين من البشر .

ومن ثم لا يمكن القول بان سجل الامم المتحدة غير ذي اهمية ولكن يجدر الاعتراف بانه بالمقارنة مع المهام الضخمة التي لم تنجز بعد يتعين انه لم يلب تماما آمال مؤسسي المنظمة او يستجيب لتوقعات الشعوب الأمر الذي ادى الى الانتقاص بعض الشيء من قيمة التعددية كأسلوب لتنظيم شؤون المجتمع الدولي .

ومن غرائب الامور انه في عالم يزداد ترابطه يوما بعد يوم ويحتاج الى التعاون الدولي تتردد شائعات تزعم وجود ازمة في القنوات متعددة الاطراف كما يوجه نقد لاذع للامم المتحدة ، وتتيح لنا هذه الذكرى فرصة طيبة لتحليل اسباب الازمة وتحديد ما يعزى منها الى الافتقار الى الارادة وما يرجع منها الى اوجه القصور الهيكلية بحيث يمكن استحداث سبل العلاج المناسبة واجراء اصلاحات اللازمة .

ان تطبيق مبادئ الميثاق بالكامل كان يقتضي تزويد المنظمة بوسائل اكثر شمولاً ، وبدلاً من ذلك حددت تماماً قدرة المنظمة على العمل ، وبعد هذا التفاوت بين الاهداف والوسائل الممنوحة للمنظمة احد اسباب حالة الاستياء والاحباط في الرأي العام العالمي وكان يمكن التعويض عن افتقار المنظمة الى السلطة بتحقيق اقصى قدر من التعاون بين الدول الكبرى . غير أن تلك الدول ان اختلفت نفسها بالمكانة المتميزة في مجلس الامن فقد اقتصر بعد ذلك على استخدام المنظمة كمحفل هامشي للمواجهة السياسية والايدولوجية .

وفضلاً عن ذلك ، ومع اقترابنا من تحقيق هدف العالمية أصبح تشكيل الهيئات الدولية أكثر تعقيداً وتفاييراً ويصعب على بعض البلدان قبول هذا التفاير في تكوين تلك الهيئات والذي يعد انعكاساً لعالمنا المعاصر ، ومن ثم تنتقد عمل اجهزة أو وكالات معينة لانها لا تتعاشى مع مصالحها الذاتية او تطلعاتها . ولكن سياسة ترك المقاعد شاغرة او محاولات التلاعب بمنظمة دولية لا تعد اسسا بناءة للمستقبل .

وتستمد ازمة التعددية جذورها من التفاعل بين قضايا شديدة التباين والتعقيد . ومن ثم لا ينبغي لنا ان نتعلق بآمال زائفة في امكانية التوصل الى حل سريع . وبالرغم من ذلك هناك الكثير مما يستطيع كل واحد منا عمله . ويجب على كل الدول الاعضاء ان تثبت قدرا أكبر من الوعي بمسؤولياتها حيال المنظمة وان تتبذ اي تفسير من جانب واحد لمبادئ الامم المتحدة . فضلا عن ذلك يضطلع الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن بمسؤولية خاصة بمقتضى الدور المسند اليهم بموجب الميثاق . ولن يتسنى ارساء الاساس لترسيخ سلطة الامم المتحدة الا بتحسين المناخ السياسي الدولي وتحقيق قدر اكبر من التعاون بين الدول الكبرى في اطار مجلس الامن .

وينبغي للهيئات الفرعية والوكالات المتخصصة ان تعيد تأكيد اهدافها الاصلية بحيث تتيح المعايير الحقيقية بين الوظائف تنمية امكانيات منظومة الامم المتحدة في مجال التعاون الدولي .

وينبغي لنا تعزيز سلطة الامين العام كي نمكته من الاضطلاع على اكمل وجهه بالمهمة المسندة اليه بموجب الميثاق . ان النداء المشترك الداعي الى تدعيم الامم المتحدة والذي وقعته مؤخرا انا وفيري من رؤساء الدول والحكومات يشدد على الهمية القصوى التي يتسم بها دور الامين العام وقد اكدنا انه " يجب على الامين العام القيام بدور فعال في حل الازمات الدولية " وانه " يتعين على الاطراف المتصارعة ان تستغل بأسلوب بناء ساعيه الحميده وتتعاون معه في جهود الوساطة " .

قبل أن أختتم كلمتي ، أرى انه من الضروري محاولة وضع كشف بالحساب - رغم ما في ذلك من مخاطرة . لقد كانت تلك السنوات الأربعون من حياة الأمم المتحدة في تقديري سنوات ايجابية . والجاذب الأكبر من أوجه القصور التي ذكرتها هنا لا ترجع الى خطأ المنظمة ذاتها بقدر ما ترجع الى الافتقار للإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء ، والى الانانية أو عدم التضامن في بعض الأحيان ، وبسبب التراخي في حالات أخرى ، وبسبب عدم الثقة في عدد غير قليل من المناسبات . وينبغي أن نحاول القضاء على كل أوجه القصور . ولا شك في أن التوصل الى هذه الغاية يحتاج الى عالم مختلف ، ولكن هذا العالم لن يتحقق الا بتصميمنا على التغلب على العقبات التي واجهناها في الماضي ، وبالحرص على ألا نقع ضحايا لتثبيط الهمم . ومجرد اجتماع قادة العديد من الأمم هنا للمشاركة في عطية تفكير جماعية ، ينبغي أن يساعدنا في أن نتعرف بصورة موضوعية على جوانب نجاحنا وفشلنا .

وعلمنا أن نسعى لئلا تكون عبارة " قدام أقل مما ينبغي " أو عبارة " قدم مساعدته بعد الأوان " شاهداً يوضع على قبر جميع المؤسسات غير القادرة على تقديم الاستجابات العالمة والعادلة والمواتية للمشكلات الكبرى في عصرها .

وينبغي أن نلزم أنفسنا بتفهم الحاضر بمفاهيم اليوم لا بمفاهيم الأسس ، حتى يمكن أن نستعد للمستقبل . ويجب ألا تكون الأمم المتحدة مجرد مكان للاجتماع تدار فيه مداوات مطولة حول القضايا ذات الاهتمام الراهن ، أو مستشفى للحميات والأمراض التي يعانني منها المجتمع الدولي . بل ينبغي أن تكون الأمم المتحدة ، بالدرجة الأولى ، المكان الذي يتم فيه العمل المشترك من أجل التوصل الى حلول لمشاكلنا الدولية ووضع الخطط الكبرى للمستقبل وتنفيذها من خلال التعاون متعدد الأطراف .

ولقد واجهنا الأزمات في الماضي بردود فعل بدلا من توقعها ومنعها . ونتيجة لذلك ، يبدو العديد من مشاكلنا اليوم مستعصية الحل . وفي المستقبل ، ينبغي أن نكافح لكي نضمن ألا يقتصر دور منظماتنا على كونها شبكة أمن في أوقات الخطر ، بل أن تكون أيضا وقبل كل شيء ، مركزا للجهود طويلة المدى لحل المشكلات الملحة والتحديات التي يواجهها عالم يمر بمرحلة انتقال وبتزايد تكافله يوما بعد يوم .



واليوم نواجه تحديا يتمثل في العمل على الاستجابة لأهداف طموحة بوساء—  
محدودة . ويجب أن تسود قوى المنطق والتضامن على قوى العنف والأنانية ، اذا كنا  
لا نريد أن يديننا الرجال والنساء في الغد لأننا أهدرنا الفرص التي أتاحتها لنا التقدم  
التكنولوجي واستخدمناه في أغراض تدميرية بدلا من بناء عالم أفضل .

بيد أن الواقعية تجبرني على القول بأن العامل الوحيد الحفاز القادر على تحقيق  
الوحدة الشاملة الايجابية لهذين النقيضين هو الارادة السياسية للدول الأعضاء في هذه  
المنظمة . وقد آن الأوان لتوقع الأقل ونسهم بالمزيد .

وفي عالم نجد فيه أدوات السلم قليلة وهشة ، تعتبر الأمم المتحدة ، بكل نواقصها ،  
أفضل أمل لنا . ولنضمن لهذه الذكرى الأربعين أن تتجاوز الاحتفالات والاعلانات والنوايا  
الحسنة ، وأن يبرز زمنها التزام حقيقي بالتقدم باصرار نحو سلام عالمي ورخاء وعدل وحرية .  
وأؤكد لهذه الجمعية أن اسبانيا حكومة وشعبا لن تدخر جهدا في هذا العمل  
المشترك ، الذي نحن جميعا مدعوون اليه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

أشكر رئيس حكومة مملكة اسبانيا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

أصطحب السيد فيليب غونزاليز رئيس حكومة اسبانيا من العنصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٣٥